جامعة بنها
كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

قواعد الإختصاص القضائي في الجرائم الإقتصادية
(دراسة مقارنة)

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحثه
رقية صبحي أبو العنين أبو زيد

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور /
أشرف توفيق شمس الدين
أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة بنها
عميد كلية الحقوق جامعة الفيوم سابقاً

(مشرفاً)

الأستاذ الدكتور /
احمد مصطفى معبد
أستاذ الإقتصاد والمالية بكلية الحقوق جامعة بنها

(مشرفاً)
٢٠٢٣

مقدمة

تمهيد

في ظل التغيرات التي يشهدها العالم، ظهرت أنماط من الظواهر الإجرامية، تميزت بخصائص وصفات معينة وإتسمت بقدر كبير من الخطورة على الإقتصاد القومي، وأدى ذلك إلى محاولة تحديث وتكييف القانون الجنائي المتعلق بالإقتصاد، فلم يعد على نحو حصري كما في الماضي، بل تضمن القواعد الجنائية المنصوص عليها في القوانين الوطنية والدولية([٥٦٦]).

بيد أن إرتباط التطور الذي لحق هذا المجال بالظواهر المختلفة أدى إلى بروز الجريمة كأثر سلبي على الإقتصاد، وأفضى إلى التوسع في تجريم الأفعال التي تشكل الجرائم الإقتصادية. ولم يكن هذا التوسع على نحو حصري بالنسبة للجرائم بل شمل الإجراءات الجنائية من ضبط وتحقيق ومحاكمة في هذه الجرائم([٥٦٧]).

وظهر أثر هذا التطور في تحديد الإختصاص القضائي في الجرائم الإقتصادية، من خلال إنشاء المحاكم المتخصصة في تلك الجرائم في العديد من الدول ورسم معالم قواعد وأحكام هذا الإختصاص، بما يتناسب مع جسامة تلك الجرائم وما تتطلبه من خصوصية في الإجراءات الجنائية([٥٦٨]).

- **<u>علة إنشاء المحاكم المتخصصة في الجرائم الإقتصادية</u>:**

تعرف المحاكم المتخصصة بأنها محاكم ذات إختصاص ضيق يرتكز إختصاصها على القضايا التي تدخل في نطاق ولايتها القضائية([٥٦٩]). والقضاة الذين يعملون في المحاكم

([566])Romero(Leo M.): Procedures for Investigating and Prosecuting White Collar Crime, United States - Mexico Law Journal ,Volume 11 Presentations at the Eleventh Annual Conference: Water Law & White Collar Crime,2003, p165.

([567])Bruff(Harold): Specialized Courts In Administrative Law,Heinonline - 43 admin. l. rev. 330 1991,p331.

([568])Howardm (Robert):Comparing The Decision Making Of Specialized Courts and General Courts: An Exploration Of Tax Decisions,The Justice System Journal, vol. 26, Number 2 (2005), p136.

([569])Zimmer(Markus B.): Overview Of Specialized Courts, International Journal For Court Administration, August 2009, p1.

المتخصصة يعتبروا إختصاصيين وخبراء، في مجالات القانون التي تقع داخل هذه المحكمة (٥٧٠).

وتكمن العلة وراء إنشاء هذه المحاكم في تعزيز عملية إتخاذ القرارات الصحيحة عن طريق إتخاذ القضاة الخبراء قرارات بشأن القضايا المعقدة، والحد من تراكم القضايا المعلقة في المحاكم العامة عن طريق تحويل فئات مختارة من هذه القضايا إلى المحاكم المتخصصة الأكثر قدرة على التعامل معها، مما يولد عدداً أقل من الطعون، وخفض عدد ساعات التقاضي اللازمة لمعالجة القضايا من خلال وجود الخبراء القانونيين والفصل الموضوعي فيها(٥٧١).

وهذا ما قصد إليه المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات والذي قرر أن المحاكم العادية وحدها هي التي تختص في الجرائم الإقتصادية بمحاكمة المتهمين وتوقيع الجزاءات عليهم، علي أن يراعي في القضاة مبدأ التخصص. وقد رأى المؤتمر ضرورة أن يعهد إلى السلطات الإدارية بتوقيع جزاءات معينة في المخالفات، فيجب أن يراعي فيمن يكلف بذلك مبدأ الفصل بين الإختصاص القضائي والتنفيذي وعلي أن يجاز الطعن في قرار السلطة الإدارية أمام المحاكم القضائية أو الإدارية(٥٧٢).

- **أهمية الدراسة والتساؤلات التي تثيرها:**

كان من مظاهر تطور قانون الإجراءات الجنائية أن توسع في قواعد الإختصاص القضائي في الجرائم الإقتصادية نظراً لخطورة هذه الجرائم وإستطاعتها التأثير على ميزان مدفوعات الدول، كما أن تخصص القضاء في هذه الجرائم يمثل أهمية كبيرة في مسائل العدالة الناجزة، لذلك فإنه في دراستنا لقواعد الإختصاص في الجرائم الإقتصادية سنحاول أن نبين ما هو تخصص القضاء؟ ، وهل تم إتفاق الفقه على هذا التخصص أم إنقسم لعدة آراء؟ وما هي أسانيد هذه الأراء؟ وما هو تقديرنا لها؟ وما هي خطة التشريعات المقارنة من المحاكم المتخصصة في الجرائم الإقتصادية؟ وما هي هذه المحاكم؟ وما هو تشكيلها؟ وكيف وضعت معياراً لإختصاصها

(٥٧٠) د/ اشرف شمس الدين، الجوانب الإجرائية لجرائم الإستثمار،بحث مقدم إلى المؤتمر العربي للإستثمار والتنمية – نحو بيئة جازبة للإستثمار- كلية الحقوق جامعة المنصورة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية في الفترة من ٧-٩ ابريل سنة ٢٠١٩ بشرم الشيخ، ص٢٣.

(571)Zimmer(Markus B.), p1; Al-Sarraj (Abboud), p108.
(572)Sxth International Congress Of Penal Law, Rome, 27 September – 3 October1953.

وما هو هذا المعيار، وما هي نماذج هذا الإختصاص؟ وهل إستفاد الشارع المصري من خطة هذه التشريعات أم أنه تميز بخلاف ذلك؟ وما علة إنشاء هذه المحاكم في النظام القضائي المصري؟ وهل أخذ الشارع المصري بمبدأ تخصص القضاء أم غير ذلك؟.

- **منهج البحث:**

تعتمد الدراسة على المنهج المقارن، لما له من أهمية خاصة، ذلك أن الشارع المصري يكتفي حتى الآن بنصوص الإجراءات الجنائية العامة، بينما تختلف خطة التشريعات المقارنة، وتتخذ الدراسة عدة تشريعات أساساً للمقارنة وهي التشريع الأمريكي والفرنسي والجزائري، ويساعد ذلك في تقديم رؤى متباينة لموضوع البحث، والوصول إلى التحديد الدقيق للإختصاص القضائي في الجرائم الإقتصادية.

كما إنتهجت الدراسة العديد من المناهج التي تكشف عن مدى إتساق أو إنسجام بعض الحلول ومنها، المنهج التحليلي، والنقدي.

- خطة الدراسة:

لقد إقتضى المنهج العلمي لخطة البحث تقسيمه الى مبحثين، بحسب ما فرضه إختلاف نوعية نقاط البحث في كلاً منهما، فكان تقسيمه كالتالي:

المبحث الأول: تخصص القضاء في الجرائم الإقتصادية:

المطلب الأول: الإتجاه المؤيد لتخصص القضاء في الجرائم الإقتصادية.

المطلب الثاني: الإتجاه المعارض لتخصص القضاء في الجرائم الإقتصادية.

المبحث الثاني:المحاكم المتخصصة في الجرائم الإقتصادية في التشريعات المقارنة

المطلب الأول: تشريعات تأخذ بنظام المحاكم الإقتصادية المتخصصة.

المطلب الثاني: تشريعات لا تأخذ بنظام المحاكم الإقتصادية المتخصصة.

المبحث الأول
تخصص القضاء في الجرائم الإقتصادية

تمهيد وتقسيم:

يلعب القاضي المتخصص في الجريمة الإقتصادية دوراً كبيراً في تقدير طبيعة المخالفة وتحديد ما إذا كانت متعلقة بالسياسة الإقتصادية أم لا، وما إذا كان التشريع الذي يعمل علي تطبيقه في إطار التشريعات التي ترسم السياسة الإقتصادية للدولة أم في إطار التشريعات العادية([٥٧٣]).

وقد إنقسم الفقه في هذه المسألة إلي وجهتين؛ الوجهة الأولي، تري ضرورة تخصص القضاء، والوجهة الثانية، تري عدم الحاجة إلي تخصص القضاء وأن تختص المحاكم العادية بالجرائم الإقتصادية دون غيرها، وذلك علي النحو التالي:

المطلب الأول
الإتجاه المؤيد لتخصص القضاء في الجرائم الإقتصادية

يرى أنصار هذا الإتجاه الحاجة الضرورية للمحاكم المتخصصة في الجريمة الإقتصادية، ويدعمون رأيهم بعدة مبررات تؤيد تخصص القضاء مثل كفاءة النظام القضائي، وكفاءة النظام القانوني، وتوحيد المبادئ القانونية، والخبرة، وتحسين إدراة الإجراءات، وتقليل النزاعات القضائية، وزيادة مرونة النظام القضائي، وسنتناول ذلك بشئ من التفصيل:

([٥٧٣]) د/ احمد انور ، الفساد والجرائم الإقتصادية فى مصر، مصر العربية للنشر والتوزيع، سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١م، ص ٧٠.

.

أولاً: كفاءة النظام القضائي :

عندما يتم تكليف محكمة مختصة بالولاية القضائية لمجال متخصص من القانون، فإن القضاة في محاكم الإختصاص العام لم يعد يتعين عليهم أن يبذلوا الجهد في قضايا هذا المجال، ومن ثم فإنهم يكونوا أكثر كفاءة أيضاً في إنجاز قضاياهم، وكذلك فإن نظرائهم في المحاكم الإقتصادية ذات الإختصاص المحدود، يكون لديهم الخبرات اللازمة للفصل في المنازعات التي تنطوي على تلك القضايا على نحو أكثر كفاءة وسرعة من غيرهم([٥٧٤]) .

فإذا كان الهدف من النظام القضائي الحفاظ على الجودة العالية في إنجاز القضايا، فإن هذا الإعتبار المهم لا يحدث في المحاكم ذات الإختصاص العام، التي تستغرق وقتاً طويلاً في قضايا تمس الإقتصاد والتجارة التي يفترض فيها السرعة، وهو ما يدعو إلي تأييد المحاكم المتخصصة في القضايا الإقتصادية([٥٧٥]) .

ثانياً: كفاءة النظام القانوني :

بالنظر إلى خبرة قضاة المحاكم المتخصصون، فإنهم أكثر قدرة على تقليص نطاق الإطار القانوني الذي يعتمد عليها حل القضايا الحيوية. نظراً لأن المتقاضين لديهم ثقة أكبر في قدرات وخبرات قضاة المحاكم المتخصصين، كما أن هذه المحاكم أقل تكلفة وأكثر سرعة لهم بشكل يناسب أعمالهم التجارية([٥٧٦]) .

وحيث أن الدفاع أمام القضاء في الجرائم الإقتصادية يحتاج إلى البحث وتفسير هذه القضايا بشكل عادة ما يتجاوز تفاصيل جمع المعلومات ذات الصلة والمفيدة، وذلك لإستيعاب طبيعة النزاع وعناصره فيقدمون مواداً أساسية واسعة النطاق ويطورون إطاراً قانونياً شاملاً من خلال العديد من المذكرات والإقتراحات لضمان وصول القاضي إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تناسب قضيتهم. وعادة ما تكون التكاليف التي يتحملها المتقاضون والنظام القضائي باهظة([٥٧٧]) .

([574])Zimmer(Markus B.), p1.
([575])Zimmer(Markus B.), I did.
([576])Kaplan(Tatyana), and others: Looking Backward, Looking Forward: How the Evolution of Specialty Courts Can Inform the Courts of Tomorrow, Court Review: The Journal of the American Judges Association,2018.p15.
([577])Barnard(Jayne): Allocution for Victims of Economic Crimes,Notre Dame L. Rev,Volume 77 Issue 1 , 2001,p65.

ثالثاً : توحيد المبادئ القانونية :

المحاكم المتخصصة مرغوبة عندما تكون هناك حجج أو متطلبات مقنعة للتوحيد أو الإتساق في تطبيق القانون. حيث يؤدي التوحيد في صنع القرار إلى إمكانية التنبؤ، وتتمثل الميزة الرئيسة لإمكانية التنبؤ في أنه يقلل من الحاجة إلى التقاضي، ويقلل من إحتمالية أن يجد الأطراف المحتملين أسساً قانونية لرفع النزاع إلى المحكمة، مما يؤدي إلى بناء الثقة في نظام المحاكم . في الحالات التي قد يتعامل فيها القضاة العامون مع القضايا القانونية الصعبة أو المعقدة بشكل خاص أو البيانات الفنية المعقدة للغاية من حين لآخر، وفي كل مرة يتعين عليهم تحديث معرفتهم بها وإطلاع أنفسهم على التطورات الأخيرة، فإن قضاة المحاكم المتخصصين، الذين يتعاملون مع هذه القضايا بشكل متكرر، يحدثوا أنفسهم بإستمرار على التطورات الجديدة وصقل خبراتهم([٥٧٨]) .

والقضاة المتخصصون، نظراً لخبرتهم ومعرفتهم وأعدادهم القليلة، سيصدرون قرارات أكثر توحيداً من عدد أكبر بكثير من القضاة العامين الأقل خبرة . وينتج عن التوحيد الأكبر سوابق قضائية أكثر إتساقاً، ومع مرور الوقت، تقليل الدعاوى القضائية . وقلة التوحيد، هي نتيجة نموذجية للولاية القضائية المعقدة والضيقة التي يمارسها عدد من المحاكم العادية، التي تؤدي إلى عدم الكفاءة، ولديها القدرة على إحداث مشاكل خطيرة في الإقتصاد، وتقويض الثقة في المحاكم([٥٧٩]) .

رابعاً : الخبرة :

يُشار أحياناً إلى القضاة العامين بالمبتدئين في كل شيء والخبراء في لا شيء. فمع عبء القضايا الذي يمتد على نطاق واسع من مجالات القانون، فإن إحتمالية قيام القاضي العام بتطوير الخبرة الفنية الكافية في أي مجال قانوني معين أو موضوع معقد هو شئ بعيد. وعادة ما تمتد القضايا القانونية والنزاعات الواقعية التي تنعكس في عبء قضايا القضاة العامين على مجموعة واسعة من مجالات التخصص غير ذات الصلة والتي غالباً ما تكون معقدة في القانون والتي يستحيل معها أن تظل على دراية، وحداثة بما يكفي للفصل في قضية عرضية([٥٨٠]).

والنتيجة هي أن القضاة العامين يحتاجون إلى مساعدة بحثية ويجب أن يغمروا أنفسهم بإستمرار في المجالات المتنوعة للقانون، وفي بعض الأحيان النزاعات الواقعية الصعبة تقنياً التي

([578])Kaplan(Tatyana)And Miller(Monica K.), P15.
([579])Howardm (Robert), p136.
([580])Zimmer(Markus B.), p2.

تعكسها قضاياهم. وواقع الأمر، أنهم يعملون في مجموعة من المجالات القانونية خارج مجال القانون عادة، ولكنهم لا يتقنون أياً منها، وبالتالي يصدرون قرارات قد تكون غير صائبة، لأنها لا تعكس خبرة عميقة، تكون أقل جودة وأكثر عرضة للطعون. مقارنة بالمحاكم المتخصصة، والتي يتمتع قضاتها بخبرة أكبر وتجربة خاصة بالولاية القضائية، وقرارات ذات جودة أعلى قد تكون أقل عرضة للطعن عليها([٥٨١]) .

ويتبين من تقرير أعده معهد علم الجريمة والقانون الجنائي في جامعة لوزان عن عدد السجناء في أوروبا، أن عدد الأشخاص المحتجزين للجرائم الإقتصادية في معظم البلدان الأوروبية في المتوسط بضع مئات([٥٨٢]).

ويزيد هذا الأمر من الطلب على الكفاءة المهنية للقضاة. وثمة أمر يزيد من الطلب على كفاءة القضاة هو تأثير القانون الدولي على القانون الجنائي . فيجب على القضاة أن يطلعوا على ممارسة المحاكم الدولية في هذا الشأن مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عدد متزايد من القضايا. كما يرتبط بذلك التحدي الخاص بإستخدام تكنولوجيا المعلومات في إرتكاب الجرائم، فهناك حاجة إلى تطوير كفاءة القضاة في مجال تكنولوجيا المعلومات لضمان قدرتهم على تقييم الأدلة القائمة على تكنولوجيا المعلومات ([٥٨٣]).

وفي عمليات التقييم الدولية، كثيراً ما تمارس ضغوط معينة على البلدان لتدريب قضاتها، ومن الأمثلة على ذلك منهجية التقييم التي أعدت بالتعاون بين فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .ففيما يتعلق بمتابعة التوصية ثلاثون، يذكر أن البلدان قد تطرح أسئلة تتعلق ببرامج تدريبية أو تثقيفية خاصة للقضاة تتعلق بالجرائم الإقتصادية وضبطها وتجميدها ومصادرتها وتوصي الحكومة بأن تنفذ إدارة المحاكم برامج تدريبية للقضاة . وتنظر الدول في ما إذا كان ينبغي معالجة بعض أنواع القضايا في ميدان الجريمة الإقتصادية من قبل محاكم محددة، ذلك أن هناك شكوكاً ترتبط بالعديد من القضايا المتعلقة بالجريمة

([581])Howardm (Robert): Comparing The Decision Making Of Specialized Courts and General Courts: An Exploration Of Tax Decisions,The Justice System Journal, vol. 26, Num 2, 2005,p136.

([582])Council of Europe (2010), Annual Penal Statistics, PC - CP(2012), available at www.coe.int

على سبيل المثال جمهورية التشيك ٣٢٨٤، فنلندا ١١٤، اليونان ٥٤، أيرلندا ٤٤، ليتوانيا ٧٢٥، هولندا ٢١٨، النرويج ١٤١، بولندا ١١٣، رومانيا ٧٦، أسبانيا ١٦٤٦، السويد ٢٧٢، تركيا ٣٧١٠ و المملكة المتحدة ١٥٦٥. وكان الإستثناء الأبرز هو ألمانيا ٨٥٠٠ شخص محتجزون على صلة بجرائم إقتصادية.

([583]) I did.

الإقتصادية؛ على سبيل المثال، الحجم، والآثار الضارة، والتنمية، والربحية، وتأثير إجراءات المقاضاة والتدابير الوقائية ([٥٨٤]).

خامساً : تحسين إدارة الإجراءات :

مع زيادة عدد القضايا في المحاكم أصبح القضاة على مستوى المحاكمة مسئولين عن الفصل في عدد متزايد من القضايا، ويميل القضاة إلى إعتماد تقنيات إدارية وإجرائية مختلفة لإدارة عبء عملهم . وتشمل هذه الأساليب الإدارية تحديد وإنفاذ المواعيد النهائية للإعداد قبل المحاكمة، والإشراف على الإفصاح عن المواد والمعلومات الإستدلالية، والبت في طلبات التصرف في القضايا، ومطالبة الدفاع بتقديم مذكرات موجزة للقضية، والجداول الزمنية المقترحة لما قبل المحاكمة والمحاكمة، وإجراءات التسوية ([٥٨٥]) .

ويكون قاضي الموضوع الذي يتمتع بخبرة متخصصة في موضوع القضايا في وضع أفضل لفرض ومراقبة هذه الضوابط الخاصة بإدارة القضايا بشكل فعال، وسيتطلب للقاضي المتخصص وقتاً أقل للبحث والتفكير في العناصر الأساسية للقضية، وإلى هذا الحد، يمكنه تقديم التوجيه والإرشاد للدفاع في وقت مبكر من حياة القضية مقارنة بالقاضي العادي([٥٨٦]) .

وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يتخذ قضاة المحاكم قراراتهم المتعلقة بالقضايا بشكل إرتجالي، مع القليل من الوقت أو الدعم المتاح لهم للبحث والتشاور والتفكير والتعبير عن المواقف في الآراء المصاغة بعناية. في تفاعلاتهم المتكررة وجهاً لوجه مع الدفاع والمتقاضين المحترفين والمحلفين والجمهور، وغالباً ما يحكم قضاة المحاكم العادية شفهياً في القضايا القانونية، معتمدين على المعرفة والخبرة التي إكتسبوها على مر السنين بدلاً من المعرفة الشاملة ومراجعة السوابق القضائية أو إعتبارات السياسة الجنائية المعمول بها. وفي مثل هذه الظروف، يكون القاضي المتخصص أكثر قدرة على توظيف الخبرة المتخصصة والمعرفة المتعمقة عند إصدار الحكم، وبالتالي يعمل كقاضي أكثر فاعلية. مما يسهل الإدارة الفعالة للقضايا لتوحيد القواعد والمتطلبات الإجرائية([٥٨٧]) .

([584])The Ministry of Justice and the Police, The Ministry of Finance, The Norwegian Government's Action Plan for Combating Economic Crime, 2004 - 2007, p22 .
https://www.regjeringen.no/globalassets/upload/kilde/jd/rap/2004/0035/ddd/pdfv/247688-action_plan_for_combating_economic_crime.pdf

([585])Zimmer(Markus B.),p2.

([586])Barnard(Jayne),p43.

([587])Nshimiyimana(Didace): Critical Analysis of the Role of Courts in Fighting Against Economic Crimes in Rwanda: Case of Scope of Activism of Judge in

سادساً : تقليل النزاعات القضائية:

إعتماداً على كيفية تنظيمها وكيفية إستئناف قراراتها، تعمل المحاكم المتخصصة على تقليل النزاعات وحتى القضاء عليها في تفسير وتطبيق القانون في مجالات إختصاصها. فتعد النزاعات القانونية بين المحاكم العادية في مناطق جغرافية مختلفة أمراً شائعاً . وحل مثل هذه النزاعات في القانون في محاكم الإستئناف العليا أو محاكم الدرجة الثانية، مكلف في الوقت الحالي، وعلى حساب المتقاضين. ونقل مثل هذه الولاية القضائية من العديد من المحاكم العادية إلى محكمة متخصصة، يمكن أن يقلل بشكل كبير أو حتى يزيل هذه النزاعات([٥٨٨]).

سابعاً : زيادة مرونة النظام القضائي:

عادة ما يتعين على أنظمة المحاكم التصدي لهذه الإختلافات الكبيرة في عبء القضايا بمرور الوقت في مجالات معينة من القانون. فقد يواجهون، سلسلة غير متوقعة من قضايا الجهات الإدارية التي تستمر في النمو على مدى عدة سنوات ثم، وبشكل غير متوقع، تبدأ في التباطؤ وتقل في النهاية إلى حد ضئيل.

إن تكليف المحاكم العادية بمثل هذه الأعباء المتقلبة من شأنه أن يعيث الخراب في حل القضايا المنظوره في الوقت المناسب وبشكل منهجي؛ قد يؤدي تعيين قضاة متخصصين إلى تخفيف تأثير زيادة عبء العمل القضائي، ولكن ما الذي يجب فعله مع القضاة المتخصصين عندما يقل عبء العمل، لاسيما إذا كان لديهم منصب لمدى الحياة، فيمكن للمحاكم المتخصصة أن تلعب دوراً مهماً في مساعدة أنظمة المحاكم على مواجهة مثل هذه الإختلافات من خلال تعديل عدد القضاة، الذين يعملون عادة لفترات محدودة وليس مدى الحياة، للتقليل مع عبء العمل القضائي([٥٨٩]) .

Criminal Matters,International Journal Of Law Management & Humanities,Volume 3,Issue 5,2020,p119.

([588])Kaplan(Tatyana) And Others,p18.

([589])Barnard(Jayne),p 65.

المطلب الثاني

الإتجاه المعارض لتخصص القضاء في الجرائم الإقتصادية

يرى أنصار هذا الإتجاه عدم الأخذ بفكرة تخصص القضاء ويؤيدون وجهة نظرهم بعدة مبررات، نتناولها فيما يلي:

أولاً : عدم الكفاءة:

يرى أنصار هذا الإتجاه أن التخصص ينتج عنه الكثير من أوجه القصور. وأن القضاة في هذه المحاكم لا يستطيعوا تحديد النطاق القانوني لبعض القضايا مما يؤثر على إنجاز القضايا والحكم فيها، ويترتب على ذلك بالتبعية التأثير على الإقتصاد والتجارة التي تتطلب السرعة في المعاملات([٥٩٠]) .

وتستنفذ المحكمة المتخصصة الوقت والجهد القضائي في الدعاوى. فعندما تركز بشكل ضيق على قضايا معينة، ويقرر المتقاضون، أنه يجب عليهم متابعة المزيد من التقاضي في المحاكم الأخرى للحصول على حل بشأن المسائل الأوسع في القضية التي لم تنظر أمام المحكمة المتخصصة. فالنتيجة هي إطالة أمد التقاضي وزيادة تكلفته، سواء بالنسبة للمتقاضين أو المحاكم، مما قد يؤدي إلى الإرتباك وفقدان الحقوق والتأخير أكثر من رفع الأمر إلى محكمة عادية ([٥٩١]) .

ثانياً : الإنعزال عن المحيط القضائي :

فالقضاة المتخصصون ينعزلوا عن القضاء من خلال الإضطرار إلى التركيز على مجموعة فرعية معينة من القضايا القانونية على حساب جميع القضايا الأخرى، فيتم إستبعادهم من التيار الرئيسي للفكر القانوني. ومثل هؤلاء القضاة، بصفتهم متخصصين، ليسوا جزءاً من

([590])Bruff(Harold): Specialized Courts In Administrative Law,Heinonline - 43 admin. l. rev. 330 1991,p331.
https://www.acus.gov/sites/default/files/documents/199109%20Specialized%20Courts%20in%20Administrative%20Law.pdf

([591])Collins(Erin R.):The Problem of Problem-Solving Courts, University of California, Davis, Vol. 54:1573,2021,p1585.
https://lawreview.law.ucdavis.edu/issues/54/3/articles/files/54-3_Collins.pdf

التيار الرئيسي للقضاة العامين ولا يتناسبون معه بسهولة؛ كمجموعة منفصلة ومتميزة، فهم يخاطرون بتطوير وجهة نظر ضيقة، وأحادية الجانب للقضايا، مما يضر بموضوعيتهم، ويطورون مصطلحات وأنماط تفكير وتحيزات تقاضي فريدة وقد يتعارض مع تلك الخصوصية القانون بشكل عام، كما أن ضيق العمل والعزلة العقائدية قد يجعل من الصعب إستقطاب أمهر الفقهاء وتأهيلهم إلى وظائف قضائية متخصصة في بعض البلدان التي يسمح قانونها بذلك، والخبرة والتجربة المرغوبة للقاضي المخضرم هي الحكم الذي يستند إلى التعرض للقانون الواسع وليس الضيق([٥٩٢]).

ثالثاً : مكانة القضاة:

للقضاء نظام هرمي خاص بهم. فتعتبر فئات معينة من القضاة أكثر مكانة من غيرها، وبشكل عام، يُمنح القضاة المتخصصون مكانة أقل من القضاة العموميين. وأحد الأسباب الرئيسة لذلك هو أنه بينما يُطلب من القضاة المتخصصين إتقان حل القضايا في مجال ضيق فقط من القانون، يجب على القضاة العموميين إظهار البراعة العقلية والفكر لحل القضايا في مجموعة واسعة من مجالات القانون([٥٩٣]).

وكلما كانت المحكمة أكثر تخصصاً، قل إحتمال إستقطاب أفضل المتقدمين المحتملين لشغل مناصب قضائية، لأن العمل القضائي في هذه المحاكم يعتبر أقل مكانة مهنية من غيرها من ذوي الإختصاصات الأوسع. وإذا كانت جودة المتقدمين أقل، فمن المرجح أن تكون جودة القضاء أقل. وعلى الرغم من أن القضاة العموميين ليسوا خبراء، إلا أنهم الأكثر تأهيلاً في نطاق أوسع من التخصصات القانونية، مما يؤدي إلى جودة أعلى في القضايا([٥٩٤]) .

وفي تقديري أن الإتجاه الأولى بالتأييد هو المؤيد لتخصص القضاء في الجرائم الإقتصادية، فهذه المحاكم تخفف إلى حد كبير من أعباء القضايا التي تتحملها المحاكم الأخرى، وتوفر الوقت والجهد للمحاكم والمتقاضين، لاسيما وأن قضايا الجرائم الإقتصادية تتسم بالتعقيد في بعض الأحيان وصعوبة الإثبات لأنها من الممكن أن ترتكب بسرعة ويختفي الدليل، وإن لم

([592])Wood(Diane p.): Further Thoughts On Specialized Courts, Judge Of All Trades, The Duke Journal Of Gender Law & Policy ,12 Vol. 99 No. 3, 2015,p6. https://lawreview.law.ucdavis.edu/issues/54/3/articles/files/54-3_Collins.pdf
([593])Bruff(Harold),p330.
([594])Bruff(Harold),p331.

يكن لدى القاضي في هذه الجرائم قدرة خاصة على إستخلاص وتقييم الأدلة القائمة على التطور، فسيكون أثر ذلك هو براءة الجناة.

وتخصص القضاة في الجرائم الإقتصادية يكسبهم علم بالقواعد الموضوعية والإجرائية في مجال تخصصهم، ما يؤدي إلى أحكام أشد دقة وأقل نقضاً وأكثر عدالة.

ويبرر تخصص المحاكم الإقتصادية؛ تزايد الجرائم وآثارها على الإقتصاد القومي، والإستثمار وجلب رؤوس الأموال، وهذه الآثار قد تمتد في بعض الجرائم إلى إقتصاديات أفراد ومؤسسات ودول، وهو ما يمس سمعة الدولة في حالة عدم قدرة الجهات القضائية على تحقيق العدالة الناجزة، وهو ما يتطلب تخصص القضاء لسرعة إنجاز مثل هذه القضايا.

المبحث الثاني
المحاكم المتخصصة في الجرائم الإقتصادية في التشريعات المقارنة

تمهيد وتقسيم:

إن القضاء العادل الناجز من أهم عوامل توفير مناخ التنمية الإقتصادية الدائمة وتشجيع الإستثمار، وجذب رؤوس الأموال، وحسماً للمنازعات التي تنشأ بمناسبة ممارسة النشاط الإقتصادي، أنشأت بعض الدول أنظمة محاكم متخصصة في الجرائم الإقتصادية، في حين فضلت بعض الدول إختصاص القضاء العادي بالدعاوى الإقتصادية.

لذلك نقسم هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في المطلب الأول التشريعات التي تأخذ بنظام المحاكم الإقتصادية المتخصصة، ونبين في المطلب الثاني التشريعات التي لا تأخذ بنظام المحاكم الإقتصادية المتخصصة:

المطلب الأول
تشريعات تأخذ بنظام المحاكم الإقتصادية المتخصصة

تظهر وجهة هذه التشريعات في الأخذ بنظام المحاكم المتخصصة، والتي تختص بنوع معين من الدعاوى الإقتصادية، والمحاكم الإقتصادية في القضاء الأمريكي والفرنسي تمثل نموذجاً لهذه الوجهة من التشريعات:

<u>أولا : المحاكم الإقتصادية في القانون الأمريكي</u>

إن محاكمة جرائم ذوي الياقات البيضاء تسير بشكل مختلف نوعاً ما، ويرجع ذلك أساساً إلى طبيعة هذه الجرائم. فقد تشمل الملاحقة التهم الجنائية ضد الشركة والفرد ([٥٩٥]). وفي إطار ذلك أنشأت الولايات المتحدة عدة محاكم لمواجهة هذه الجرائم:

([595])Romero(Leo M.), p165.

- **محكمة الضرائب الأمريكية:**

كانت هذه المحكمة في الأصل جزءاً من الفرع التشريعي لإدارة الإيرادات الداخلية([٥٩٦])، وتم تحويلها إلى محكمة تشريعية من قبل الكونغرس بموجب سلطتها الدستورية لفرض الضرائب([٥٩٧]). ويعتبر قانون الضرائب مجالاً معقداً ومتخصصاً بشكل خاص ضمن الإطار العريض للنظام القانوني، وقد تم إنشاء محكمة الضرائب للتخفيف من عبء التقاضي أمام المحاكم العامة الذي يستغرق وقتاً طويلاً يخلقه قانون الضرائب([٥٩٨]).

ويقتصر إختصاصها على المسائل الضريبية الفيدرالية كما هو منصوص عليه صراحة في القوانين المختلفة، ويمكن لدافعي الضرائب الطعن في قرارات مصلحة الضرائب الأمريكية بشأن أوجه القصور في الضرائب الفيدرالية قبل دفع المبلغ المتنازع عليه. وتشمل القضايا الأخرى التي تقع ضمن إختصاص المحكمة سلطة النظر في القضايا المتعلقة بتسويات الشراكة؛ وإصدار أحكام تفسيرية معينة؛ لتحديد تصنيف العامل كموظف أو مقاول مستقل؛ ولمراجعة رفض مصلحة الضرائب أو الإخفاق في إتخاذ قرار بشأن الإعفاء من المسؤولية المشتركة والمتعددة؛ ومراجعة قرارات مصلحة الضرائب في جلسات الإستماع المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة([٥٩٩]).

ونتيجة لذلك، فإن مفوض الولايات المتحدة للإيرادات الداخلية هو دائماً طرفاً في قضايا محكمة الضرائب. وتتكون المحكمة من تسعة عشر قاضياً، بما في ذلك رئيس القضاة، يعينهم الرئيس بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ لمدة خمسة عشر عاماً. ويستمع عشرة قضاة خاصين آخرين إلى قضايا ضريبية صغيرة تقل فيها الضريبة المطعون فيها عن خمسون ألف دولار . ويتم تنظيم المحكمة في أقسام فرعية، يرأس كل منها قاض. ويدير كل جلسة محاكمة قاض واحد أو واحد من خمسة مفوضين يعينهم رئيس القضاة([٦٠٠]). ويتم إستئناف أحكام هذه المحكمة أمام

([596])Turner(Bolon):The Tax Court of the United States, Its Origin and Functions,William & Mary Annual Tax Conference,1955,p38.

([597])Congressional Research Service, U.S. Tax Court: A Brief Introduction,December 2, 2015,p1.

https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF10331/3

([598])Bruff(Harold), p336.

([599])Congressional Research Service, U.S. Tax Court: A Brief Introduction,December 2, 2015,p1.

([600])For more information about the Tax Court
https://www.ustaxcourt.gov/

محاكم الإستئناف بنفس طريقة إستئناف أحكام المحاكم المدنية التي تتم محاكمتها بدون هيئة محلفين([٦٠١]).

- **محاكم الإفلاس:**

على عكس المحاكم التشريعية المتخصصة الأخرى والتي تتكون أساساً من محكمة واحدة، هناك أربعة وتسعون محكمة إفلاس يقعون في المقاطعات القضائية للولايات المتحدة، ويستمدون سلطتهم من خلال التفويض مباشرة من قضاة محاكم المقاطعات([٦٠٢]).

وقد أنشأت محاكم الإفلاس بموجب قانون الإفلاس لعام ١٨٩٨([٦٠٣])، ثم قانون إصلاح الإفلاس لعام ١٩٧٨ في كل منطقة قضائية محكمة إفلاس بالولايات المتحدة([٦٠٤]) . ثم عدل قانون الإفلاس عدة تعديلات، حدت من سلطة قضاة الإفلاس وتركت محاكم الإفلاس تابعة لمحاكم المقاطعات بصفتها مساعدة لها، ومنح السلطة لمحاكم الإستئناف الفيدرالية، ومحاكم الإستئناف المتوسطة الموجودة في كل من الدوائر أو المناطق القضائية الإثنتي عشرة في الولايات المتحدة، لتعيين قضاة الإفلاس للمقاطعات داخل دوائرهم . وتنظر محاكم الإفلاس جميع المسائل المتعلقة بقضايا الإفلاس، سواء للأفراد أو الشركات، ويتم تفويض سلطتهم للقيام بذلك أو إحالتها إليهم من قبل المحاكم المحلية. ويمكن أيضاً إستئناف قرارات قضاة الإفلاس أمام محاكم المقاطعات. وفي الآونة الأخيرة، أذن المؤتمر القضائي للولايات المتحدة بإنشاء لجان إستئناف للإفلاس في الدوائر القضائية، المؤلفة من مجموعات من ثلاثة قضاة إفلاس، تنظر في الإستئنافات([٦٠٥]).

([601])26 U.S. Code § 7482 - Courts of review.

([602])Administrative Office of the United States Courts,Bankruptcy Judges Division , Revised Third Edition,November 2011,p5.
https://www.uscourts.gov/sites/default/files/bankbasics-post10172005.pdf

([603])Bankruptcy Act of 1898 (Nelson Act)
https://fraser.stlouisfed.org/title/bankruptcy-act-1898-nelson-act-5872

([604])Bankruptcy Reform Act of 1978
https://fraser.stlouisfed.org/title/bankruptcy-reform-act-1978-5856

([605])Epstein(David)and Baisier(Paul): Resolving Still Unresolved Issues of Bankruptcy Law: A Fence or an Ambulance,AMERICAN BANKRUPTCY LAW JOURNAL, Vol. 69,1995,p528.

- المحكمة الأمريكية للتجارة الدولية:

أنشأ الكونغرس محكمة الجمارك الأمريكية في عام ١٩٢٦ بموجب سلطاته التجارية والضريبية([٦٠٦]). وفي عام ١٩٨٠، تم تغيير إسمها إلى محكمة التجارة الدولية الأمريكية، ويشمل إختصاص المحكمة مراجعة تشريعات الكونغرس، وأحكام الوكالة، والتقييمات من قبل الخزانة الفيدرالية أو سلطات الجمارك المتعلقة بالسلع المستوردة([٦٠٧])

وتتكون المحكمة من تسع قضاة، ومقرها في نيويورك، بالإضافة إلى جميع موانئ الدخول الأخرى في الولايات المتحدة والأقاليم . ويسري الحق في رفع الدعوى في هذه المحكمة في جميع الدعاوى تقريباً بين دافع الضرائب المستورد وحكومة الولايات المتحدة([٦٠٨]).

- **المحاكم التجارية لقضايا الأعمال:**

يشمل مصطلح محكمة الأعمال مجموعة من الأشكال المتخصصة في القضايا والأعمال التجارية على مستوى المحاكم بالولاية. وهذا يشمل أقسام منفصلة داخل المحكمة، أو في بعض الحالات محكمة منفصلة ضمن نظام المحاكم الشامل([٦٠٩]). وجميع المحاكم التجارية مصممة في المقام الأول لتوفير إدارة القضايا بشكل جيد وفي الوقت المناسب والتصرف في النزاعات التجارية للشركات، والتي تشمل أحياناً أفراداً لهم مصلحة في الأعمال التجارية، والنزاعات الداخلية حول إدارة ومراقبة الكيانات التجارية([٦١٠]). وتهدف إلى توفير حل عادل

([606])Act of May 28, 1926, ch. 411, 44 Stat. 669. https://uscode.house.gov/view.xhtml?req=granuleid:USC-prelim-title19-section6&num=0&edition=prelim

([607])the Customs Courts Act of 1980 (Pub. L. No. 96-417, 94 Stat. 1727). https://www.congress.gov/bill/96th-congress/senate-bill/1654

([608])the Customs Courts Act of 1980 (Pub. L. No. 96-417, 94 Stat. 1727), SEC. 101. Section 251 of title 28.

([609])Bach(Mitchell) and Applebaum(Lee): A History of the Creation and Jurisdiction of Business Courts in the Last Decade,The Business Lawyer; Vol. 60, November 2004,p151.

([610])Applebaum(Lee): The Steady Growth of Business Courts, In Future Trends In State Courts,National Center for State Courts, 2011,p70.

وسريع ومتسق للقضايا التجارية أو قضايا الأعمال المعقدة([٦١١]). على الرغم من أن المحاكم التجارية لا تتضمن جميعها شرطًا بأن تكون القضية معقدة ([٦١٢]).

وهناك عناصر مشتركة تجمع هذه المحاكم التجارية في الولايات المتحدة، وتربطها معاً فلكل منها إختصاص قضائي متخصص يركز على الأعمال والنزاعات التجارية؛ ولها قاضٍ واحد، أو مجموعة من القضاة، يتم تعيينهم خصيصاً لمحكمة الأعمال؛ ونفس القاضي الذي ينظر قضية واحدة من البداية إلى النهاية. ومن الناحية العملية، هناك إختلافات في الإختصاص وفي طبيعة المهام القضائية لمحاكم الأعمال. على سبيل المثال، في بعض المحاكم، قد يستمع قاضي محكمة الأعمال المعين خصيصاً لقضايا محكمة الأعمال فقط، بينما في أنظمة المحاكم الأخرى قد يختص قاضي محكمة الأعمال أيضاً بقضايا غير تجارية. والشئ الثابت هو قاض واحد متخصص لقضية واحدة من بدايتها إلى نهايتها([٦١٣]).

وتختص هذه المحكمة بالقضايا التي تنطوي على الصناديق الإستئمانية والعقارات، والواجبات الائتمانية، والوصاية، ودعوى الحقوق المدنية التي تسعى فقط للحصول على تعويض، وقضايا إدارة الشركات، التي تتضمن قضايا المحاسبة، وأوامر نقل أسهم الشركات، والدعاوي الأخري المتعلقة بالأعمال التجارية، بسبب التعقيد المتزايد للعالم التجاري([٦١٤]).

وهناك إختلافات كبيرة في إختصاص المحاكم التجارية، أي في وسائل تحديد القضايا التي ستحال إلى المحاكم التجارية وكيف ستصل إليها. وبالتالي، قد يكون لدى بعض المحاكم التجارية مئات أو آلاف من القضايا المرفوعة سنوياً، والبعض الآخر أقل بكثير([٦١٥]).

([611])Tucker Nees(Ann): Making a Case for Business Courts: A Survey of and Proposed Framework to Evaluate Business Courts,Georgia State University Law Review,Vol. 24, Iss. 2, Art. 4,2007,p 477.

([612])Applebaum(Lee)And Bach(Mitchell):Through the Decades: The Development of Business Courts in the United States of America,The Business Lawyer; Vol. 75, Summer 2020,p2053.

([613])Applebaum(Lee)And Bach(Mitchell):Through the Decades: The Development of Business Courts in the United States of America ,p2054.

([614]) For information and resources on business courts, http://www.ncsconline.org/wc/CourTopics/ResourceGuide.asp?topic=SpecCt

([٦١٥]) على سبيل المثال، في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٦، نظرت محكمة مترو أتلانتا التجارية مائتان وتسعة وثلاثون قضية.

FULTON CNTY. SUPERIOR COURT, METRO ATLANTA BUSINESS COURT 2016 ANNUAL REPORT ,2016,p5.
https://businesscourtsblog.com/wp-content/uploads/2018/12/Annual-Report-2016-01262200xB05D9.pdf

ومنذ إنشاء دائرة المحكمة التجارية في ولاية فرجينيا الغربية في أواخر عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٨، نظرت ثلاثة وتسعين قضية.

W. VA. JUDICIARY, BUSINESS COURT DIVISION 2018 ANNUAL REPORT,2018,p-p 6–7 .

ويلاحظ على خطة الشارع الأمريكي وجود ثلاثة نماذج أساسية للإختصاص في المحاكم التجارية:

يهدف النموذج الأول إلى أن يكون موضوعياً بطبيعته. فيتم تحديد الإختصاص القضائي من خلال وضع قائمة واضحة بأنواع القضايا التي تقع ضمن إختصاص محكمة الأعمال، إلى جانب الحد الأدنى من الإختصاص القضائي محل الخلاف. وبموجب هذا النموذج، قد تضع محكمة الأعمال أيضاً قائمة واضحة بأنواع القضايا التي لا تقع ضمن إختصاص محكمة الأعمال. وليس من الضروري أن تكون القضية معقدة أو غير معقدة. فإنه ببساطة يحتاج إلى أن يأتي ضمن نوع القضية المحددة ضمن إختصاصها([٦١٦]).

والنموذج الثاني هو أكثر ذاتية. وفيه يجب أن تكون القضية تجارية معقدة. وبالتالي، يكون للتعقيد دوراً حاسماً في تحديد ما إذا كانت القضية ستنتقل إلى المحكمة أم لا. وتبرير إدراجها في لائحة محكمة الأعمال، وقد تكون القضية المعقدة منخفضة القيمة نسبياً، في حين أن القضية البسيطة من الناحية الإجرائية والقانونية يمكن أن تنطوي على مبالغ كبيرة([٦١٧]).

والنموذج الثالث هو نموذج مختلط، ذو اختصاص إلزامي وتقديري. وفي هذه المحاكم التجارية المختلطة، تتضمن القوانين أو القواعد قائمة بأنواع القضايا الإلزامية، إلى جانب السلطة القضائية التقديرية للسماح بقضايا الأعمال والتجارية المعقدة وغير الإلزامية الأخرى في جدول

---

http://www.courtswv.gov/lower-courts/business-court-division/pdf/2018AnnualReport.pdf

ونظرت المحكمة التجارية في فيلادلفيا ما يقرب من ٧٠٠ حالة جديدة في عامها العاشر ٢٠٠٩.

FIRST JUDICIAL DISTRICT OF PENNSYLVANIA 2010 ANNUAL REPORT,2010,p-p 71-72.

https://www.courts.phila.gov/pdf/report/2009-First-Judicial-District-Annual-Report.pdf

وفي السنوات الأربع الأولى للتقاضي التجاري في ماساتشوستس، عندما كانت تتمتع بسلطة قضائية أضيق مما هي عليه في الوقت الحاضر، تم عرض ١٠٢٩ قضية على جدول أعمال تلك المحكمة التجارية.

BUSINESS LITIGATION SESSION RESOURCE COMM, THE MASSACHUSETTS BUSINESS LITIGATION SESSION: DOCKET AND CASELOAD ANALYSIS ,Dec. 2004.

https://businesscourtsblog.com/wp-content/uploads/2019/01/Mass-2004-01545784xB05D9.pdf

([616])Bach(Mitchell) and Applebaum(Lee): A History of the Creation and Jurisdiction of Business Courts in the Last Decade,p223.

([617])Applebaum(Lee) And Bach(Mitchell):Through the Decades: The Development of Business Courts in the United States of America,p2055.

الأعمال. وتقدم محكمة الأعمال في ولاية كارولينا الشمالية مثالاً واضحًا على محكمة الأعمال المختلطة([٦١٨]).

وبالإضافة إلى هذه المحاكم الدائمة، أنشأ الكونغرس أحياناً محاكم متخصصة ذات وضع مؤقت؛ أي أن التشريع الذي أنشأها ينص بشكل خاص على إنتهاء صلاحيتها في وقت معين([٦١٩]). إحداها محكمة إستئناف الطوارئ التي أنشأها الكونجرس بموجب قانون مراقبة الأسعار في حالات الطوارئ لعام ١٩٤٢؛ وكان الغرض الصريح للقانون هو فرض ضوابط على الأسعار خلال الحرب العالمية الثانية لتحقيق الإستقرار في الإقتصاد المحلي([٦٢٠]) .

ونص على أنه لا يمكن الطعن في اللوائح والأوامر وجداول الأسعار الخاصة بمكتب إدارة الأسعار، إلا في غضون ثلاثين يوماً فقط أمام محكمة إستئناف الطوارئ . ولا يكون لأي محكمة أخرى بموجب هذا القانون الإختصاص لمراجعة قرارات المحكمة([٦٢١]) .

ومحكمة الإستئناف المؤقتة للطوارئ([٦٢٢]) التي أنشأها الكونغرس في عام ١٩٧١ للنظر في القضايا الناشئة بموجب قانون الإستقرار الإقتصادي لعام ١٩٧٠. وأصدر رئيس الولايات المتحدة القواعد واللوائح المتصلة بتحقيق الإستقرار في الأجور والأسعار والإيجارات وأسعار الفائدة وأرباح الشركات والمعاملات ذات الصلة من خلال فرض ضوابط صارمة على التضخم ([٦٢٣]) .

ومنح الكونجرس للمحكمة إختصاصاً حصرياً للنظر في إستئناف قرارات محاكم المقاطعات العامة في المسائل الناشئة بموجب القانون([٦٢٤]) . وعلى الرغم من إنتهاء صلاحية سلطة الرئيس لفرض سبل الرقابة في عام ١٩٧٤، إلا أن محكمة الإستئناف المؤقتة للطوارئ بقيت بسبب حالة طوارئ إقتصادية وطنية أخرى في مجال الطاقة([٦٢٥]) والتي دفعت الكونجرس إلى إصدار قانون الطوارئ الخاص بالبترول ([٦٢٦]) .

([618])The Office of Administrative Counsel, Supreme Court of North Carolina,NORTH CAROLINA BUSINESS COURT RULES,p30.
([619])Bruff(Harold),p335.
([620])Grainey(Bernard): Price Control and the Emergency Price Control Act, 19 Notre Dame L. Rev. 31 ,1943,p31.
https://scholarship.law.nd.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3924&context=ndlr
([621])Grainey(Bernard),p33.
([622])Temporary Emergency Court of Appeals (TECA).
([623])ELKINS(JAMES):The temporary emergency court of appeals: a study in the abdication of judicial responsibility,duke law journal,Vol. 113,1978,p114.
https://scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2652&context=dlj
([624])ELKINS(JAMES),p120.
([625])ELKINS(JAMES),p149.
([626])Petroleum Allocation Act 1973.
https://www.govinfo.gov/content/pkg/STATUTE-88/pdf/STATUTE-88-Pg1608.pdf

وبموجب أحكام هذا القانون، كان للرئيس سلطة مؤقتة لمواجهة النقص في إمدادات النفط الخام والوقود وكذلك المنتجات البترولية المكررة. وقد تضمن القانون أحكام قانون الإستقرار الإقتصادي للمراجعة القضائية من هذه المحكمة، ولا تزال المحكمة قائمة حتى اليوم([٦٢٧]) .

وقد إعتبر الكونجرس أنه من غير الضروري النص على تعيين قضاة جدد لهذه المحكمة، نظراً لأنه تم إنشاؤها كمحكمة متخصصة مؤقتة، وبدلاً من ذلك، يتم إختيار القضاة المعينين للعمل في المحكمة من بين قضاة المحاكم الإقليمية الفيدرالية العامة ومحاكم الدوائر. ويتم تعيينهم في هذه المحكمة المؤقتة لفترات محدودة من قبل رئيس قضاة المحكمة العليا الأمريكية الذي يعين أيضاً رئيس المحكمة. ويقع مقر المحكمة في واشنطن العاصمة، وتختص بالقضايا حسب الإقتضاء في سانت بول وأتلانتا وسان فرانسيسكو وأماكن أخرى حددها رئيس المحكمة([٦٢٨]).

ثانياً: المحاكم الإقتصادية في القانون الفرنسي:

عندما كانت الجرائم الإقتصادية قليلة لم يجد الشارع الفرنسي حاجة إلى الخروج علي القواعد العامة في إختصاص المحاكم وكل ما هناك أنه كان يأخذ بنظام الصلح لإنهاء الدعوي في الجرائم الضريبية والجمركية وجرائم النقد، وبسبب إزدياد الجرائم الإقتصادية أثناء الحرب العالمية الثانية، وإزاء تساهل المحاكم مع مرتكبيها، إضطر الشارع الفرنسي إلى إصدار قانون ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ الذي أجاز للسلطات الإدارية توقيع جزاءات جنائية معينة، وهي الغرامة ومصادرة الأشياء المضبوطة، حيث كان يوقعها المدير الإقليمي للرقابة الإقتصادية ورؤساؤه ووزير الشئون الإقتصادية، وقد كان لمدير الإقليم ووزير الداخلية أن يوقعا بناء علي طلب الرقابة المذكورة بعض الجزاءات المهنية كحظر مزاولة المهنة أو غلق المنشأة، إما كإجراء مؤقت أو كجزاء تكميلي لقرار الرقابة([٦٢٩]) .

([627])Sec. 5, Petroleum Allocation Act 1973.

([628]) http://www.cit.uscourts.gov/informational/about.htm

([629])Loi du 7 novembre 1942 portant réorganisation de la radiodiffusion nationale,
JOURNAL OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE 8 NOVEMBRE 1942.
https://iredic.fr/wp-content/uploads/2019/07/loi-du-7-novembre-1942-portant-racopyorganisation-de-la-radiodiffusion-nationale.pdf

أما العقوبات السالبة للحرية فلم يكن للإدارة سلطة توقيعها وكان لمدير الإقليم حتي إنتهاء إحتلال فرنسا في سنة ١٩٤٦ سلطة الإعتقال الإداري في جرائم ترويج السوق السوداء([٦٣٠]).

وحتي العقوبات المالية الجسيمة، لم يكن للإدارة أن توقعها إلا بعد أخذ رأي لجنة تشكل من مندوبين عن الإدارات الإقتصادية المختلفة، وقد عدل تشكيل هذه اللجنة بعد تحرير فرنسا، فعهد برئاستها إلى أحد القضاة وأدخل فيها ممثلون عن المستهلكين والأوساط الصناعية والتجاري([٦٣١]).

وفي ظل حكومة فيشي كانت الدعاوي الجنائية ترفع في الحالات الجسيمة إلى محكمة الدولة، وهي محكمة إستثنائية كان لها أن تحكم بكافة العقوبات الجنائية بما فيها عقوبة الإعدام([٦٣٢]).

وقد إتجه الشارع الفرنسي إلى العودة للنظام الطبيعي، وهو إختصاص المحاكم العادية، فقد عهد إلى رئيس النيابة بالفصل فيما إذا كانت الدعوي تحال إلي السلطة الإدارية أو إلى القضاء الجنائي العادي، ورغبة في التشديد علي مرتكبي الجنح الإقتصادية نص علي أن تنظرها دائرة إقتصادية بمحكمة الجنح يتولي رئاستها قاض متخصص ويختار العضوان من قائمة يعدها مدير الإقليم وتشتمل علي ثلاثمائة شخص من المستهلكين المقيمين بدائرة المحكمة ومن بينهم خمسون علي الأقل من ربات البيوت([٦٣٣]) .

ثم جاء قانون ٢٨ نوفمبر ١٩٥٥ وألغى السلطات القضائية التي كانت مخولة لمديري الرقابة الإقتصادية ومديري الأقاليم والوزراء وإستعاض عنها بنظام الصلح .

فمنذ العمل بهذا القانون تحال الجنح الإقتصادية، التي لم يتم الصلح فيها مع الإدارة، إلى محكمة الجنح المختصة وفقاً لأحكام القانون العام، وفي المدن التي تكثر فيها هذه الجرائم تخصص لها دوائر تشكل من قضاة متخصصين، كما هو الحال في محكمة السين .

وقد صدر في فرنسا القانون ٧٥-٧٠١ في ٦ اغسطس سنة ١٩٧٥ مضيفاً إلى قانون الإجراءات الجنائية المواد ٧٠٤ – ٧٠٦ /٢ بعنوان " الإتهام والتحقيق والحكم في الجرائم الإقتصادية والمالية " ونصت المادة ٧٠٤ علي أنه "مع مراعاة أحكام الإختصاص المحلي تنشأ في دائرة كل محكمة إستئنافية محكمة جنح أو أكثر للتحقيق والحكم في الجرائم المنصوص عليها

([630])Mouré (Kenneth): Economic Tyranny and Public Anger in France, 1945–1947,Contemporary European History,2022,p-p 1-14.

([631])Mouré (Kenneth),Idid.

([632])Ceci est conforme aux lois du 7 septembre 1941, du 11 octobre 1941 et du 15 février 1944.

([633])Ordonnance n°45-1484 du 30 juin 1945 relative à la constatation, la poursuite et la répression des infractions à la législation économique.

في المادة ٧٠٥ ويختار لذلك قضاة متخصصون في المواد الإقتصادية والمالية بعد أخذ رأي الجمعية العمومية للمحكمة المذكورة ونصت المادة ٧٠٥ علي ستة أنواع من الجرائم الإقتصادية بما فيها جرائم الإفلاس والنصب، وجرائم الغش والدعاية الكاذبة، والجرائم الضريبية والجمركية، والجرائم المتعلقة بالبنوك والمنشآت المالية والبورصة والإئتمان، والجرائم المتعلقة بالشركات المدنية والتجارية والجرائم المتعلقة بالبناء داخل المدن"([٦٣٤]).

ومنذ القانون رقم ٧٥-٧٠١ الصادر في ٦ أغسطس ١٩٧٥ ، قد أسند المشرع فيما يتعلق بالجرائم الإقتصادية والمالية لمحاكم الدرجة الأولى إختصاص إقليمي والذي يمتد إلى إختصاص محكمة الإستئناف.

ومع ذلك ، إحتوي هذا القانون على أوجه قصور؛ فلم ينشئ ولايات قضائية جديدة، ولا تخصصاً حقيقياً، ولا نظاماً للولاية القضائية الإلزامية([٦٣٥]).

وقد عُدلت هذه الأحكام وإستكملت بشكل كبير، من جانب بالقانون رقم ٩٤-٨٩ المؤرخ ١ فبراير ١٩٩٤ ([٦٣٦]).

وإستبدل هذا القانون الإختصاص الفرعي بإختصاص متزامن للمحكمة المتخصصة، وبتحديث نصوص القانون الجنائي الإقتصادي والمالي كما هو وارد في المادة ٧٠٤ حيث شمل إختصاص محكمة الجنح الإقتصادية ستة عشر فئة من الجرئم: وهي الواردة في قانون حرية الأسعار والمنافسة؛ وقانون إصلاح النظام القانوني الصحافة؛ وقانون تعهدات الإستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل وإنشاء صناديق الدين المشترك؛ وقانون أسواق العقود الآجلة؛ وقانون ألعاب الحظ؛ وقانون إنشاء لجنة عمليات سوق الأوراق المالية والمتعلقة بمعلومات حاملي الأوراق المالية والدعاية لبعض عمليات سوق الأوراق المالية؛ وقانون نشاط ومراقبة مؤسسات الإئتمان؛ وقانون المستهلك؛ وقانون تنظيم المدن؛ وقانون الجمارك؛ وقانون الضرائب؛ وقانون الملكية الفكرية؛ وقانون البناء والإسكان؛ وقانون الإسترداد القضائي وتصفية

([634])Loi n°75-701 du 6 août 1975 MODIFIANT ET COMPLETANT CERTAINES DISPOSITIONS DE PROCEDURE PENALE.

([635])Parisien (Bruno),p15.

([636])Accomando(V. G) et Benech(A): La spécialisation de la justice pénale en matière économique et financière, Rev. pén. dr. pén. 2000, p52 et s. ;

Delage(Giudicellik): L'organisation des dispositifs spécialisés de lutte contre la criminalité économique et financière en Europe [droit interne, droit comparé], Recherche subventionnée par le GIP Mission de recherche Droit et Justice, Poitiers, 2002,p-p1-4 ; Loi n° 94-89 du 1er févr. 1994 instituant une peine incompressible et relative au nouveau Code pénal et à certaines dispositions de procédure pénale, art. 5

الشركات؛ وقانون الشركات التجارية؛ وبعض الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات: وهي الخاصة بالأموال المتحصلة من غسل الأموال؛ والإحتيال؛ إرتكاب الإحتيال من شخص ذو سلطة أو الإدعاء بذلك أو من قبل شخص يناشد الجمهور بصدد إصدار الأوراق المالية أو جمع الأموال لأغراض إجتماعية أو إرتكاب الإحتيال ضد شخص يكون ضعفه الخاص واضحاً ومعروفاً للجاني، الإستغلال الإحتيالي للقاصر ،والجرائم المرتبطة بحرية المزادات،وخيانة الأمانة، الإتلاف أو السرقة أو الإخلاس لأموال أو آثار من قبل الموظف العام،قيام شخص بتقديم عروض أو هدايا لموظف عام أو الموافقة عليها ([٦٣٧]) .

ومنذ ذلك الحين، فإن هذه الحركة من التخصص والتوسع أو الإمتداد في الإختصاص قد نمت بشكل مطرد لتصل إلى القانون رقم ٢٠٠٤-٢٠٤ المؤرخ ٩ مارس ٢٠٠٤ والذي يتضمن تكييف لنظام العدالة في ضوء تطورات الجريمة مع تطبيق المحاكم الأقاليمية المتخصصة([٦٣٨]) وفيما يتعلق بمجال الجريمة الإقتصادية والمالية([٦٣٩])والجريمة المنظمة ،وبذلك، قد أنشأ القانون فئتين من المحاكم الإقليمية المتخصصة من ناحية بالنسبة للجرائم الإقتصادية والمالية المحددة في شكل قائمة، ومن ناحية أخرى فيما يتعلق بالجريمة المنظمة([٦٤٠]).

وقد عين المرسوم رقم ٢٠٠٤-٩٨٤ من ١٦ سبتمبر ٢٠٠٤ منذ ذلك الوقت بأنها محاكم أقاليمية متخصصة وهي بوردو، ليل، ليون، مارسيليا، نانسي، باريس، رين و فورت-دو- فرانس. وتتميز تلك المحاكم بالإشتراك في الموارد المادية والبشرية التي تأخذ في الوقت ذاته شكل أكبر تأهيلاً للقضاة، ولكن أيضاً شكل مساعدة متخصصة في المسائل المتعلقة بالنزاعات التقنية الفنية([٦٤١]).

وإستثناءً من المبادئ التقليدية للتوزيع الإقليمي للقضايا، إستندت الإحالة الحصرية في قضايا سوق المال إلى المحكمة العليا بباريس أساساً إلى التصنيف الخاص للجريمة. ويرجع ذلك بشكل خاص إلى حقيقة أن معظم الشركات المدرجة في البورصة تعمل في منطقة باريس([٦٤٢]). ومنذ دخول قانون الضمان المالي حيز التنفيذ، المتعلق بالملاحقة والتحقيق والحكم في الجرائم المنصوص عليها والمعاقب عليها في المادتين L.465-1 و L.465-2 من قانون النقد والمالية، فإن مكتب المدعي العام في باريس وقضاة التحقيق في الدائرة المالية للمحكمة العليا في

([637]) compétence concurrente.
([638])justice aux évolutions de la criminalité à la mise en place des juridictions interrégionales spécialisées (JIRS)
([639])Code de procédure pénale, article 704.
([640])(Code de procédure pénale, article 706-75-1).
([641])Décret n° 2004-984 du 16 septembre 2004
([642])Desportes(Frédéric) et Lazerges-Cousquer (Laurence): Traité de procédure pénale, Paris, Economica, 2009,p462.

باريس ومحكمة باريس الجنائية هم وحدهم الذين يتمتعون بالولاية القضائية الحصرية على هذه الجرائم وتلك المتعلقة بها([٦٤٣]).

ويعتبر النظام الحالي نظام معقد وغير واضح . ويري جانب من الفقه الفرنسي، أنه توجد في الوقت ذاته ثلاثة مستويات من الإختصاصات الإقليمية المتنافسة في الأمور الإقتصادية والمالية، منذ مرحلة التحقيق، وأنه من المحتمل أن تكون النيابة العامة التي تقع في نطاق دائرة إختصاص محكمة القضايا العليا مختصة والتي فيها يبدأ التحقيق، والنيابة العامة المتخصصة في نطاق دائرة إختصاص نفس محكمة الإستئناف إذا كانت القضية شديدة التعقيد وكذلك النيابة العامة الإقليمية لدى المحاكم الأقاليمية المتخصصة. وفي الواقع، يعتبر القضاء الجنائي الإقتصادي في حاجة إلى الإختصاصيين أكثر من إحتياجه لغيرهم لكي يكون أكثر فاعلية([٦٤٤]) .

وقد كشف تقييم أولي للمحاكم الأقليمية المتخصصة عن أنها تتعامل مع المزيد من حالات الجريمة المنظمة أكثر مما تتعامل مع القضايا الإقتصادية والمالية([٦٤٥]) .

والجدير بالملاحظة أن إختصاص القضاة المتخصص إختياري بمعني أن إختصاصه لا ينعقد له وحده بمجرد أن الجريمة مما يدخل في نص المادة ٧٠٥ وإنما رأي رئيس النيابة([٦٤٦])أو قاضي التحقيق([٦٤٧])، أن الجريمة تدخل في ذات النص، فله ان يطلب من رئيس غرفة الإتهام أن يحيل الدعوي علي قاضي التحقيق المتخصص، ولرئيس الغرفة أن يقرر بهذا أو يطبق القواعد العامة، وقراره في ذلك لا يقبل الطعن إلا بطريق النقض([٦٤٨]) .

وفي نطاق دائرة إختصاص كل محكمة إستئناف، كان من الممكن التحقيق في أي قضية مالية وإقتصادية، في كل الأمور، ومن ثم الحكم فيها، في حالة الجرائم، إما عن طريق محكمة مختصة طبيعياً أو من قبل المحكمة المتخصصة والتي تم تعيينها على هذا النحو

([643])Art. 704-1 du C. pr. pén., abrogé par la loi no 2013-1117, art. 64, en vigueur le 1er févr. 2014, en application du Dt. no 2014-64 du 29 janv. 2014.

([644])Jean(J.P): La mythique réforme de la carte judiciaire, entre justice de proximité et spécialisation des contentieux, *in Réformes de la justice, réforme de l'État*, PUF, coll.droit et justice, 2003, p. 257 s.

([٦٤٥])وبالتالي، ما بين ١ أكتوبر ٢٠٠٤ و ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٩، قد تناولت المحاكم الإقليمية المتخصصة ١٤٦٢ دعوى، والتي من بينها ١١٤٠ حالة من الجريمة المنظمة (٧٨٪) و ٣٢٢ في المجال الإقتصاد والمالي (٢٢٪)

Caillibotte(Maryvonne): Bilan des juridictions interrégionales spécialisées, AJ pénal, 2010, p110.

([646])Article 706 du Code de procédure pénale.

([647]) Article 706/1 du Code de procédure pénale.

([648])Article 706/2 du Code de procédure pénale.

بمرسوم . وكان يقع على عاتق رئيس دائرة الإتهام تخصيص أو إسناد القضايا لتلك المحكمة المتخصصة([٦٤٩])، بناء على طلب النيابة العامة أو قاضي التحقيق المختص بطبيعة الحال .

وقد أدى القانونان المؤرخان في ٦ ديسمبر ٢٠١٣ إلى تحسين التنظيم التشريعي المخصص لمكافحة الجريمة الإقتصادية والمالية وتبسيطها من حيث الإختصاص القضائي. ويتعلق أحدهما بالإحتيال الضريبي والجرائم المالية الخطيرة([٦٥٠])، والآخر ينشئ مدعياً عاماً مالياً بولاية قضائية وطنية([٦٥١]).

- **تطور معيار إختصاص المحاكم بالجرائم الإقتصادية في التشريع الفرنسي:**

وبدخول قانون الاحتيال الضريبي والجرائم المالية الخطيرة حيز التنفيذ فقد أزال من ناحية، الدوائر الإقتصادية والمالية التي أدخلها قانون ١٩٧٥، ومن ناحية أخرى، مفهوم التعقيد الشديد للغاية الذي إستند إليه كمعيار لإختصاص المحاكم الإقليمية المتخصصة في الشئون الإقتصادية والمالية([٦٥٢]). وعلى المستوى الإقليمي الموسع، أصبح الآن على المحاكم الإقليمية المتخصصة أن تختص، من حيث الملاحقة القضائية والتحقيق والحكم، بالجرائم التي تقع ضمن مجال الأعمال والجرائم ذات الصلة([٦٥٣]). ومع ذلك، فإن هذه القاعدة ليست ثابتة، ومن الممكن في بعض محاكم الإستئناف أن يتم تعيين محكمة عليا للنظر في القضايا شديدة التعقيد داخل تلك الولاية القضائية نفسها. وهذا هو الحال على وجه الخصوص بالنسبة لمحكمة باستيا العليا، التي تتمتع بالسلطة القضائية الوحيدة على محكمة الإستئناف في باستيا([٦٥٤]).

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدخل المشرع معايير الإختصاص القضائي المتزامن التي تحكم الإحالة إلى هذه المحاكم المتخصصة. ومع ذلك، فهذه ليست ولاية قضائية خاصة([٦٥٥])،

([649])Couvrat(V. P): Les méandres de la procédure pénale, commentaire de loi n° 75-701 du 6 août 1975, 1976, p43.

([650])Loi n° 2013-1117 du 6 déc. 2013 relative à la lutte contre la fraude fiscale et la grande délinquance économique et financière.

([651])Loi organique n° 2013-1115 du 6 déc. 2013 relative au procureur de la République financier 27 V. renvois n° 31 à 33.

([652])Parisien (Bruno),p285.

([653])C. pr. pén., art. 704 ; Loi n° 2013-1117 du 6 déc. 2013 relative à la lutte contre la fraude fiscale et la grande délinquance économique et financière, art. 63.

([654])C. pr. pén., art. D 47-2 ; Dt. n° 2014-69 du 29 janv. 2014, art. 1.

([655])Bonis-Garcçon(Évelyne): Infractions en matière économique et financière procédure, Jurisclasseur Pénal des affaires, 10 juill. 2014,n° 15.

فهي تتدخل فقط في الحالات التي ينص عليها القانون بدقة وتحتفظ الولايات القضائية الطبيعية، إلى جانب الولايات القضائية المتخصصة، بسلطة الإستماع إلى حالات الضرر المرتبطة بها، والتي تأتي من نفس محكمة الإستئناف ([٦٥٦]).

وفي هذه الحالة، يتواجد معياران؛ أحدهما يتعلق بطبيعة الجريمة، والآخر يتعلق بتعقيدها. وإذا كان الأول يطرح بداهة مشاكل قليلة في التفسير بالنظر إلى أن المعيار التشريعي يحدد قائمة جرائم معنية، فإن الثاني، يتطلب شكلاً معينًا من التقنية لمعرفة هذا النوع من التعقيد ([٦٥٧]).

وقد يتم تحريفها في غياب تعريف قانوني. ومن المؤكد أنه منذ دخول قانون ٦ ديسمبر ٢٠١٣ حيز التنفيذ، حرص المشرع على تسهيل فهم معيار التعقيد([٦٥٨]).

ولكن يبقى الواقع أنه يستمر تقييمها في ضوء العناصر الموضوعية التي أبرزها التحقيق، وذلك على الأقل للسماح للقاضي بأن يقرر التنازل عنها لصالح القضاء المتخصص([٦٥٩]).

والسبب الوحيد لما سبق هو أن التحقيق الفعال في قضية ما يتطلب تركيز الدعاوى الجنائية في أيدي ولاية قضائية واحدة وأنه من المناسب، لإقامة العدل بشكل جيد، التخلي عن الولاية القضائية ([٦٦٠]).

وفي نهاية المطاف، فإن تقييم هذا الطابع بسبب تعقيد القضية يستند، على الرغم من إعادة تنظيم النظام القضائي، إلى نفس العناصر الموضوعية التي كانت مطلوبة قبل إعادة بناء هذا التنظيم([٦٦١]).

- **<u>إختصاص المحكمة العليا في باريس بالقضايا الإقتصادية:</u>**

على الرغم من الإصلاح الشامل الذي تم تنفيذه بموجب قانون عام ٢٠١٣، فإن دور المحكمة العليا في باريس لم يخضع لأي إصلاح ملحوظ. حيث تم نقل المهام الموكلة إلى

([656])Giudicelli(André): Poursuite, instruction et jugement des infractions en matière économique et financière , Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, 16 sept. 2002, p. 627.

([657])Blanchot(Alain): « Infractions en matière économique et financière – Poursuite – Instruction – Jugement – Assistants spécialisés », Jurisclasseur procédure pénale, 3 mai 2015,n° 24.

([658])Parisien (Bruno),p286.

([659])Cass. crim. 8 oct. 2014, n° 14-86.646.
https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000029606448

([660])Cass. crim. 8 oct. 2014, n° 14-86.646.

([661])Parisien (Bruno),p287.

المدعي العام في باريس في الدعاوى الجنائية الإقتصادية فقط إلى المدعي العام المالي. ويبقى إختصاص المحكمة على مستويين في مسائل التحقيق والحكم، أحدهما يتعلق بطبيعة الوقائع، والآخر حسب معيار تعقيد الدعوى.

- **التوسع في نطاق الولاية القضائية الحصرية :**

توسع المشرع في إختصاص المحكمة العليا بباريس بإدخال جرائم سوق الأوراق المالية ضمن إختصاصها([٦٦٢])، وقد هدف من وراء ذلك إعادة تحديد بنية العدالة الإقتصادية والمالية فيما يتعلق بالتحقيق والمحاكمة، وكما كان الحال قبل عام ٢٠١٤، يعتمد معيار إختصاص هذه المحكمة فقط على جانب التأهيل الجنائي. وخلافا لمفهوم الولاية القضائية المتزامنة، ترفض هذه الحصرية إزدواجية معايير التعريف التي لا تتطلب بأي حال من الأحوال أن تكون الأفعال المرتكبة مشبعة بأي تعقيد. إلا أن هذا الإختصاص توسع إلى حد ما مقارنة بالنظام السابق لسنة ٢٠١٤، إذ أدمج المشرع الجرائم المنصوص عليها في المادة L.465-2-1 من قانون النقد والمال في إختصاص هذه المحكمة([٦٦٣]).

- **إختصاص المحكمة حسب معيار تعقيد الدعوى:**

تصبح المحكمة العليا في باريس محكمة مختصة وفق معيارين. أحدهما يتعلق بطبيعة الجريمة، والآخر يتعلق بحقيقة أنها تتسم بالتعقيد الشديد. وفي الحالة الأولى، يميل هذا الإختصاص إلى التعبير عن أشكال معينة من الفساد وإستغلال النفوذ، وقضايا الإحتيال الضريبي الجسيم([٦٦٤]).

([662])l'article 705-1 du Code de procédure pénale introduit par la loi du 6 décembre 2013.

([663])art. L.465-1, L.465-2 et L. 465-2-1.

([٦٦٤]) جرائم الفساد واستغلال النفوذ التي يتورط فيها موظف عمومي من دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أو دولة أجنبية أو منظمة دولية منصوص عليها في المواد من ٤٣٥-١ إلى ٤٣٥-١٠ من قانون العقوبات؛ وجرائم التهرب الضريبي المنصوص عليها في المادتين ١٧٤١ و١٧٤٣ من قانون الضرائب العام عندما ترتكب ضمن عصابة منظمة أو عندما تكون هناك قرائن واضحة على أن الجرائم المنصوص عليها في نفس المادتين ناتجة عن أحد السلوكيات المذكورة في الفقرات من ١ إلى ٥ من المادة ٢٢٨ من كتاب الإجراءات الضريبية وفي قضايا غسل الأموال لنفس هذه الجرائم والجرائم المرتبطة بها.

وهكذا، عند تحليل النظام الحالي، يمكن تحديد الإختصاص، إعتماداً على ما إذا كانت الجريمة معقدة للغاية أم لا ([٦٦٥]).

وتبسيطاً لذلك فإنه من خلال التعقيد الشديد للجريمة، يكون التنازع على الإختصاص بين المحاكم الإقليمية المتخصصة والمحكمة العليا في باريس والتي من الواضح أنها لن تكون قادرة على التدخل إلا في مسائل الإحتيال الضريبي. وفي الحالة الثانية، فإن نفس المعيار البالغ التعقيد هو الذي يؤدي إلى إختصاص محكمة باريس الإبتدائية، بقائمة الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات([٦٦٦]).

- **مضمون معيار التعقيد:**

تكون القضية معقدة تعقيداً شديداً بسبب العدد الكبير من الجناة أو الشركاء أو المجني عليهم، أو نطاق الإختصاص الجغرافي الذي يمتد عليه الجرائم([٦٦٧]) .

فلابد أن تتوافر في القضية أضرار جسيمة؛ وأن يكون واحد أو أكثر من الأعمال التحضيرية المرتكبة في نطاق الولاية القضائية لأكثر من محكمة؛ و إرتكاب عنصر أو أكثر من العناصر المكونة للجريمة في الإختصاص الجغرافي لأكثر من محكمة أو خارج فرنسا، وإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بقصد إرتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم الإقتصادية([٦٦٨]) .

فيجب أن يؤخذ في الإعتبار أهمية الضرر الناجم عن الجريمة وحجم الكيانات التي جعلت من الممكن حدوثها ووجودها الدولي كالشركات المتعددة الجنسيات، والحاجة إلى اللجوء إلى التعاون الدولي، عند إرتكاب بعض الأفعال ذات الصلة في الخارج؛ وإستخدام حسابات مصرفية متعددة، وخاصة من خلال الشركات الخارجية؛ ووجود مجموعة منظمة تعمل في أماكن متعددة ووفق نفس طريقة العمل؛ التقنية المتطورة([٦٦٩]).

ويتضح من ذلك أن التعقيد الشديد يشمل الوقائع المتعلقة بالجماعات الإجرامية التي تتمتع بقدرات مالية متطورة ومستويات تنظيم أو أثبتت قدرتها على إفساد الجهات الفاعلة والهياكل الحكومية أو التعدي على الإقتصاد على المستوى الوطني أو الدولي. وقد تكون الطبيعة الإستثنائية لهذه الحالات ناجمة عن شخصية المتهمين، حيث أن إحتمال تسببهم في خطر

([665])BONIS-GARÇON(Evelyne), n° 39.
([666])C. pr. pén., art. 705.
([667])Jean(J. P), p. 257 s.
([668])Article (3) du LOI N° 005-2017/AN.
([669])CRIM 04-11/G3-02.09.04.

إجرامي يبدو مرتفعاً بشكل خاص ويجعلهم أهدافا ذات أولوية في القضاء على الجريمة في بعدها المالي([٦٧٠]).

وينطوي التعقيد على الإجراءات التي يتطلب حجم تحقيقاتها أو تعقيدها موارد إستثنائية، يحتل فيها إستخدام المساعدة الجنائية الدولية المتعددة الإتجاهات والسبل المعقدة مكاناً حاسماً، ويتطلب موارد خاصة للقضاة والمساعدين المتخصصين. وعدد الجناة أو المجني عليهم، أو الأفعال يكون كبيراً، على الأقل عندما تمثل تلك الأفعال درجة عالية من التعقيد وتنطوي على مجموعات إجرامية واسعة النطاق([٦٧١]).

ويتضمن التعقيد أيضاً الدعاوى التي تتطلب طبيعتها التقنية معرفة متقدمة ومحددة للغاية، وإستخدام الجماعات الإجرامية للتكنولوجيات الأكثر إبتكاراً وتعقيداً وتطوراً، والتي تتطلب معرفة وخبرة تفصيلية خاصة بهذه الظواهر، والإجراءات المتعلقة بالجريمة المالية المنظمة التي تكشف عن صلات مع الجماعات الإجرامية([٦٧٢]).

- **نقد معيار التعقيد:**

يرى جانب من الفقه الفرنسي أن هذا المعيار لا يصلح لتحديد الإختصاص ، فتعقيد الجريمة يعتمد على ظروف إرتكابها. والجريمة البسيطة، المستبعدة من القائمة القانونية المحددة على سبيل الحصر لإختصاص المحاكم بالجرائم الإقتصادية، يمكن أن تصبح معقدة بسبب ظروف إرتكابها، وبالتالي فهي جزء من القائمة القانونية، يمكن أن تكون بسيطة للغاية([٦٧٣]).

وبالإضافة إلى ذلك، إذا حدد المشرع الجرائم التي يمكن أن تنظر أمام المحاكم المتخصصة عندما تعتبر الوقائع شديدة التعقيد، فإن الأمر متروك للمدعي العام للبت في مدى

([670])ministre de la justice Circulaire du 17 décembre 2019 relative à la compétence nationale concurrente du tribunal de grande instance et de la cour d'assises de Paris dans la lutte contre la criminalité organisée de très grande complexité, et à l'articulation du rôle des différents acteurs judiciaires en matière de lutte contre la criminalité organisée,p5.
https://www.legifrance.gouv.fr/download/pdf/circ?id=44898
([671])I did,p5.
([672])I did,p6.
([673])Dechenaud(David): L'égalité en matière pénale, L.G.D.J., 2008, n°366, p240.

تعقيد الجريمة، وإذا كان التعقيد ليس معياراً دقيقاً، فإن هناك شك بشأن نطاق الإختصاص القضائي المتخصص([٦٧٤]).

ثالثاً:المحاكم الإقتصادية في القانون الألماني:

لقد أدخلت ألمانيا نظام المحاكم الإقتصادية المتخصصة مثل المحاكم المتخصصة في المسائل الضريبية. وتقع محكمة الضرائب في كل ولاية ألمانية، فتوجد في برلين، وبافاريا، وشمال الراين، ووستفاليا، وهذه المحاكم الضريبية في الولايات هي محاكم الدرجة الأولى. وبالرغم من وجود هذه المحاكم إلا أن ألمانيا لم تكن أقل متقاضية على المسائل الضريبية خلال السنوات الماضية ([٦٧٥]).

المطلب الثاني
تشريعات لا تأخذ بنظام المحاكم الإقتصادية المتخصصة

وهذه الوجهة من التشريعات لا تأخذ بنظام المحاكم الإقتصادية المتخصصة بالمعنى الدقيق،حيث أن نظام القاضي المتخصص غير مطبق فيها، والقضاة أعضاء هذه المحاكم ليسوا قضاة متخصصين في المسائل الإقتصادية، ولم يتطلب القانون تخصصهم في القوانين الإقتصادية التي يطبقونها([٦٧٦])، ويمثل هذه الوجهة التشريع الجزائري والمصري:

([674])Nzashi Luhusu (Theo): L'obtention de la preuve par la police judiciaire, these pour obtenir le grade de docteur en droit,Uuniversite Paris ouest nanterre la defense, 2013, p305.

([٦٧٥])وفقاً للمكتب الإتحادي للإحصاء، كانت هناك ٣٨٤١٩ قضية معلقة في نهاية عام ٢٠١٥. وهذا أقل من ٤٠٪ من الحالات البالغ عددها ٩٧٠٠٠ قضية كانت معلقة ولم يتم إصدار حكم بها حتى نهاية عام ١٩٩٩.
Bödefeld(Axel) and Knorr(Gunnar), Tax litigation in Germany: overview , Law stated as at 01 Feb 2017, p9.

([٦٧٦]) د/ اشرف شمس الدين، الجوانب الإجرائية لجرائم الإستثمار، ص٢٣.

أولاً : المحاكم الإقتصادية في القانون الجزائري :

أورد المشرع الجزائري مصطلح مجالس خاصة وليس مجالس متخصصة، وذلك يعني أنها مجالس إستثنائية تقوم علي التطبيق للأمر ٦٦-١٨٠ وتوقيع أشد العقوبة علي مقترفي الجريمة الإقتصادية([٦٧٧]) وهدفها هو تخويف المجرم بهدف حماية الإقتصاد، بينما المجالس المتخصصة على عكس الأولي، تحتوي علي قضاه متخصصين في الميدان الإقتصادي إلي جانب تكوينهم القانوني، يعملون لا علي تخويف المجرم وإنما محاوله معرفه الأسباب التي دفعته إلي إرتكاب الجريمة والمحيط الذي ينيط به لذلك بقصد الحد منه حماية للإقتصاد الوطني([٦٧٨]) .

ثم أوكل المشرع مهمة الفصل في القضايا الإقتصادية للأقسام الإقتصادية بالمحاكم الجنائية العادية فاختصت بالكثير من الجرائم الإقتصادية الخطيرة مثل الجرائم ضد التنظيم النقدي، وجرائم التموين، وجرائم هدم المنشآت الإقتصادية، وجرائم الأعمال لأموال الدولة أو إحدى الهيئات العامة، وجرائم الإعتداء على حسن سير الإقتصاد الوطني كعرقلة الأجهزة الأساسية للإقتصاد الوطني أو التخفيض من قدرة وسائل الإنتاج، والجرائم المتعلقة بإبرام العقود والصفقات، والجرائم المنصوص عليها في قوانين الضرائب والأسعار والجمارك والقوانين المالية المنظمة للبنوك والمؤسسات المالية([٦٧٩]).

وقد ألغى المشرع هذه الأقسام الإقتصادية وأصبح القضاء العادي يختص بالجرائم الإقتصادية شأنها شأن الجرائم الجنائية التي يختص بها القضاء العادي([٦٨٠]).

ثانياً : المحاكم الإقتصادية في القانون المصري:

بقي إختصاص محاكم القانون العام مبسوطاً على كثير من الجرائم الإقتصادية، وهي الجرائم التي لم تشتمل عليها الأوامر العسكرية أو قرارات رئيس الجمهورية التي قضت بإحالة

([٦٧٧]) الأمر ٦٦-١٨٠ الصادر بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٦٦ بشأن المجالس القضائية الخاصة لقمع الجريمة الإقتصادية.

([٦٧٨]) أ/ أسعيد تباني، آليات مكافحة الجرائم الإقتصادية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، سنة ٢٠١٧، ص٧٩.

([٦٧٩]) الأمر ٧٥-٤٦ المؤرخ في ١٧ جوان ١٩٧٥ المعدل للأمر ٦٦-١٥٥ الخاص بقانون الإجراءات الجنائية .

([٦٨٠]) الأمر ٩٠-٢٤ المؤرخ في ١٨ أوت ١٩٩٠ المعدل للأمر ٦٦-١٥٥ الخاص بقانون الإجراءات الجنائية .

بعض الجرائم العسكرية أو محاكم أمن الدولة ، ولما كانت هذه المحاكم لا تعمل إلا في ظل حالة الطوارئ فإن الفرصة قد سنحت في بعض الأوقات بإنفراد المحاكم العادية بنظر كافة الجرائم الإقتصادية، وهيأت لمحكمة النقض أن ترسي كثيراً من المبادئ الهامة في قانون العقوبات الإقتصادي([٦٨١]).

ومن المقرر أن المحاكم العادية هي صاحبة الإختصاص الأصيل في الدعاوى الجنائية، ولا يكفي لسلب ولايتها أن ينص قانون علي إختصاص محكمة خاصة ببعض هذه الدعاوى، وإنما يجب أن يكون القانون صريحاً في تخصيص هذه المحكمة بالفصل، وبناء عليه جرى قضاء النقض على أن القانون المتعلق بالطوارئ ، لم يسلب المحاكم العادية حقها في الفصل في القضايا التي خول المحاكم العسكرية نظرها، فإذا ما رأت النيابة تقديم متهم إلي المحاكم العادية ليحاكم أمامها عن جريمة مما خولت إلى المحاكم العسكرية نظره فإنها لا تكون متجاوزة إختصاصها إذا ما هي فصلت في هذه الدعوى([٦٨٢])، ولا يجوز للمحكمة بالتالي أن تتخلى من تلقاء نفسها عن إختصاصها([٦٨٣]).

ويسري كل هذا في ظل قانون الطوارئ أيضاً، فهو كذلك لم يسلب المحاكم العادية سلطتها في نظر الجرائم الإقتصادية، بل إن الأوامر الجمهورية الصادرة تنفيذاً له تجيز ولا توجب إحالة الجرائم التي تتضمنها إلي المحاكم الإستثنائية([٦٨٤]).وقد تم إنشاء محكمة جزئية للجنح المستعجلة، ومنها جنح التموين والتسعير، في مقر كل محافظة لم يكن بها محكمة من هذا القبيل([٦٨٥]) .

- **<u>علة إنشاء المحاكم الإقتصادية :</u>**

في إطار الإصلاح الإقتصادي لمنظومة التشريعات التي تهدف إلي تحقيق التنمية الإقتصادية وتشجيع الإستثمار أصدر الشارع المصري قانون المحاكم الإقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨.

([٦٨١]) د/ محمود محمود مصطفى، الجرائم الإقتصادية في القانون المقارن، ص٢٥٧.

([٦٨٢]) نقض ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض، س ١١ ، رقم ٩٥ ، ص ٥٠٢ .

([٦٨٣]) نقض ١٣ يونيه سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧، رقم ٩٤٥،ص٩٢٦.

([٦٨٤]) د/ محمود محمود مصطفى، الجرائم الإقتصادية في القانون المقارن، ص٢٥٧.

([٦٨٥])قرار وزير العدل رقم ٤٣٢٢ لسنة ١٩٧٨.

وتكمن علة إنشاء هذه المحاكم في أمرين: الأول هو السرعة، والثاني هو التخصص، والإعتبار الأول يجد تفسيره في طبيعة الدعاوى التي تختص بها هذه المحاكم والتي تتصل إتصالاً وثيقاً بالحياة الإقتصادية في جوانبها المختلفة، ومن المسلم به أن عنصر الوقت له دور مهم في رأس المال، وأن الحياة الإقتصادية تنهض على السرعة والثقة، ولا شك أن عنصر الثقة يرتبط بسرعة الفصل في الدعاوى ذات الطبيعة الإقتصادية، أما الإعتبار الذي يتصل بالتخصص فيجد علته في أن القاضي المتخصص سيكون أقدر من غيره على نظر هذه الدعاوى والفصل فيها، وهذا التخصص سيوفر الكثير من الجهد والوقت وسيكفل عدالة أفضل([٦٨٦]).

وتخصص بعض القضاه بنظر الدعاوى الإقتصادية يضمن إلى حد كبير إجادتهم وإتقانهم لها، وعلى نحو قد يبدد رؤية المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات التي تمثل طرفاً في عقود التنمية الإقتصادية في تدني مستوى القضاة وإنحرافهم في بعض الدول النامية([٦٨٧]).

كما أن القضاة المتخصصون في الجرائم الإقتصادية يكونوا أكثر إستيعاباً لطبيعة الدعاوى الإقتصادية وعناصرها، فيتلقون مواداً أساسية واسعة النطاق في المجال الإقتصادي ويضعون إطاراُ قانونياً شاملاً لقضاياهم، مما يكسبهم الخبرة والكفاءة، وهي أساس العمل القضائي.

- **<u>إختصاص المحاكم الإقتصادية:</u>**

أناط الشارع بالمحاكم الإقتصادية الإختصاص بالدعاوى الناشئة عن تطبيق عدد من القوانين، ذات طبيعة إقتصادية، فتختص دوائرها الإبتدائية والإستئنافية دون غيرها إختصاصاً نوعياً ومكانياً بنظر الدعاوى الجنائية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في سبعة عشر قانوناً تم تحديدهم على سبيل الحصر، وهي قانون العقوبات في شأن جرائم المسكوكات والزيوف المزورة، وقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر، وقانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية المحدودة، وقانون سوق رأس المال، وقانون التأجير التمويلي والتخصيم، وقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية، وقانون التمويل العقاري، وقانون حماية الملكية الفكرية، وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، وقانون الشركات العاملة في مجال تلقي

([٦٨٦]) د/ اشرف توفيق شمس الدين، الجوانب الإجرائية لجرائم الإستثمار، ص٢١.

([٦٨٧]) د/ هبه بدر احمد صادق، إطلالة على المحاكم الإقتصادية ومنازعات الإستثمار، ملاحظات إنتقادية للقانون رقم ١٢٠ لسنة بإنشاء المحاكم الإقتصادية، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين شمس،العدد الأول ، الجزء الثاني، السنة الثامنة والخمسون، يناير ٢٠١٧،ص٧٠٦.

الأموال لإستثمارها، قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، وقانون حماية الإقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية، وقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية، وقانون حماية المستهلك، وقانون تنظيم الإتصالات، وقانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، وقانون مكافحة غسل الأموال، وقانون تنظيم الضمانات المنقولة، وقانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وقانون الإستثمار، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات ([٦٨٨]).

وقد ألزم الشارع المحاكم بأن تحيل إلى المحاكم الإقتصادية الدعاوى التي تختص بها من تلقاء نفسها .

وتختص الدوائر الإبتدائية بالمحاكم الإقتصادية بنظر الجنح المنصوص عليها في القوانين السابقة، ويكون إستئنافها أمام الدوائر الإستئنافية بالمحاكم الإقتصادية، وتسري على الطعون في الأحكام الصادرة من الدوائر الإبتدائية بالمحاكم الإقتصادية، في مواد الجنح والمخالفات والمواعيد والإجراءات، وأحكام النفاذ المعجل المقررة بقانون الإجراءات الجنائية([٦٨٩]).

وتختص الدوائر الإستئنافية بالمحاكم الإقتصادية بالنظر إبتداءً في قضايا الجنايات([٦٩٠]).

- **<u>مدى تطبيق قانون المحاكم الإقتصادية المصري لنظام القضاء المتخصص:</u>**

على الرغم من أن علة إنشاء هذه المحاكم هو إيجاد قضاء متخصص بنوع المنازعات التي تختص بها هذه المحاكم من خلال إلمام القاضي بالقوانين الإقتصادية المطبقة على هذه الدعاوى، فإن هذا الإعتبار لا يبدو متحققاً فيما نص عليه قانون المحاكم الإقتصادية: فحقيقة الأمر أن هذه المحاكم ليست محاكم متخصصة بالمعنى الدقيق: وتفسير ذلك أن نظام القاضي المتخصص غير مطبق في القانون المصري، والقضاة أعضاء هذه المحاكم ليسوا قضاة متخصصين في المسائل الإقتصادية، ولم يتطلب القانون تخصصهم في القوانين الإقتصادية التي يطبقونها، ولن يصبح هؤلاء القضاة متخصصين إلا بعد وقت طويل من تفرغهم لمباشرة عملهم في هذه المحاكم. والتكييف القانوني لهذه المحاكم هي أنها لا تعدو أن تكون محاكم خاصة،

([٦٨٨])المادة(٤) من قانون المحاكم الإقتصادية المصري رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، المستبدلة بالقانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.

([٦٨٩])المادة(٥) من قانون المحاكم الإقتصادية المصري رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨.

([٦٩٠])المادة(٥) من قانون المحاكم الإقتصادية المصري رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨.

وليست متخصصة([٦٩١]) . وهي تماثل في ذلك العديد من المحاكم التي أنشأها الشارع كمحاكم الأمور المستعجلة والأسرة والتنفيذ([٦٩٢]).

والمحاكم الإقتصادية في القانون المصري – كما سبق القول – ليست محاكم متخصصة، وإنما لا تعدو أن تكون محاكم مخصصة تقترب إلى حد كبير من فكرة توزيع الإختصاص بين دوائر المحاكم، فهي في حقيقة الأمر دوائر مخصصة لنوع معين من الدعاوى، ولا يوجد في نصوص القانون ما يلزم قضاة هذه المحاكم بأن يتوافر لديهم إلمام معين بالقوانين والعلوم الإقتصادية أو خضوعهم لتدريب يؤهلهم لتخصصهم في هذا النوع من القضاء. بل إن الشارع قد نص صراحة على أن يكون ندب القضاة في هذه المحاكم لمدة سنة، وهو ما لا يوفر للقاضي الفرصة في التخصص([٦٩٣]).

فالقضايا التي تختص بها هذه المحاكم تتطلب الخبرة في تخصصها. وتستخدم هذه الخبرة عندما يكون القانون نفسه معقداً كما هو الحال في قانون الضرائب أو عندما تكون وقائع القضية يصعب على غير المتخصصين فهمها كما هو الحال في قانون براءات الإختراع، فالخبرة تحسن كفاءة القضاء([٦٩٤]).

والقضاة العموميون يكونوا أقل قدرة على تطوير هذه الخبرة لأنهم يتعاملوا في جميع مجالات القانون، وبالتالي فعند مواجهتهم لإحدى قضايا الضرائب، يكون أمامه إما الحكم بناء على فهم سطحي لقانون الضرائب، أو يأخذ الوقت الكافي لتعلمه وهو ما يؤدي إهدار الوقت والجهد، ونفس الأمر عندما يواجه نزاعاً بشأن براءات الإختراع يتعلق بتقنيات المعالجة الدقيقة ففي هذه الحالة لابد أن يلجأ إلى التعلم بخلاف القاضي في المحاكم المتخصصة([٦٩٥]).

([٦٩١]) د/ اشرف توفيق شمس الدين، الجوانب الإجرائية لجرائم الإستثمار، ص٢١.

([٦٩٢]) د/ احمد علي السيد، مدى حاجة منازعات الإستثمار إلى محاكم متخصصة، نموذج المحاكم الإقتصادية في القانون المصري، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الإستثمار بين التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الإقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي عقدته كلية القانون بجامعة الإمارات في الفترة من ٢٥ إلي ٢٧ ابريل ٢٠١١، أعمال المؤتمر ، ص ١٠٤٥ وما بعدها.

([٦٩٣]) د/ اشرف توفيق شمس الدين، الجوانب الإجرائية لجرائم الإستثمار، ص٢٤.

([694])Vijay Damle(Sarang): Specialize The Judge, Not The Court: A lesson From The German Constitutional Court,Virginia Law Review, Vol. 91,2005 ,p1277.

([695])Legomsky(Stephen): Forum Choices for the Review of Agency Adjudication: A Study of the Immigration Process, 71 Iowa L. Rev. 1297, 1986, p1388.

الخاتمة

تناول موضوع البحث في هذه الدراسة الجوانب الإجرائية للمسئولية الجنائية، وتأثير التطورات في مجال الإقتصاد على الإجراءات الجنائية، في مجال محاكمة لا سيما بالنسبة لقواعد الإختصاص القضائي.

وقد إقتضى المنهج العلمي لخطة البحث تقسيم الدراسة إلى مبحثين بحسب ما فرضه إختلاف نوعية نقاط البحث في كل منها، فخصصت المبحث الأول لدراسة لتخصص القضاء ، والمبحث الثاني للمحاكم الإقتصادية في التشريعات المقارنة:

فبينت في المبحث الأول تخصص القضاء في هذه الجرائم، وكشف البحث عن وجود إتجاهين لتخصص القضاء، إتجاه يؤيد تخصص القضاء في الجرائم الإقتصادية، ويستند في ذلك إلى عدة إعتبارات منها كفاءة النظام القضائي؛ وكفاءة النظام القانوني؛ وتوحيد المبادئ القانونية؛ والخبرة؛ وتحسين إدارة القضايا؛ كما تساعد هذه المحاكم في تقليل النزاعات القضائية؛ وزيادة مرونة النظام القضائي. وبينت وجهة أخرى ترى عدم الأخذ بنظام المحاكم الإقتصادية المتخصصة، والإكتفاء بالقضاء العادي للفصل في هذه الجرائم، ويؤيدون وجهة نظرهم بعدة مبررات، منها عدم الكفاءة؛ والإنعزال عن المحيط القضائي؛ مكانة القضاة، فيُمنح القضاة المتخصصون مكانة أقل من القضاة العموميين.

وقد أيدنا الوجهة الأولى والتي تأخذ بتخصص المحاكم الإقتصادية، لقوة حججهم، كما يبرر تخصص المحاكم الإقتصادية؛ تزايد الجرائم وآثارها على الإقتصاد القومي، والإستثمار وجلب رؤوس الأموال، وهذه الآثار قد تمتد في بعض الجرائم إلى إقتصاديات أفراد ومؤسسات ودول، وهو ما يمس سمعة الدولة في حالة عدم قدرة الجهات القضائية على تحقيق العدالة الناجزة، وهو ما يتطلب تخصص القضاء لسرعة إنجاز مثل هذه القضايا.

وعرضت الدراسة للمحاكم المتخصصة في التشريعات المقارنة، وقسمنا هذه التشريعات، لتشريعات تأخذ بنظام المحاكم المتخصصة، ومنها التشريع الأمريكي، الذي أنشأ عدة محاكم متخصصة في الجرائم الإقتصادية، ومنها محكمة الضرائب؛ ومحاكم الإفلاس؛ ومحكمة التجارة الدولية؛ والمحكمة التجارية لقضايا الأعمال. وأنشأ المشرع الفرنسي دوائر متخصصة للجرائم الإقتصادية في القضاء الفرنسي في بداية الأمر، ثم طور تلك الفكرة إلي أن أصبح هناك محاكم إقليمية متخصصة في الجرائم الإقتصادية، وأبقى على إختصاص المحكمة العليا في باريس ببعض الجرائم الإقتصادية، مستنداً إلى معيار التعقيد الشديد للجرائم الإقتصادية، والذي يفسره العدد الكبير من الجناة أو الشركاء أو المجني عليهم، أو نطاق الإختصاص الجغرافي الذي يمتد

عليه الجرائم، وقد رأيت أن هذا المعيار محل نظر فلا يصلح لتحديد الإختصاص، فتعقيد الجريمة يعتمد على ظروف إرتكابها. والجريمة البسيطة، المستبعدة من القائمة القانونية المحددة على سبيل الحصر لإختصاص المحاكم الإقتصادية، يمكن أن تصبح معقدة بسبب ظروف إرتكابها، وبالتالي فهي جزء من القائمة القانونية، ويمكن أن تكون بسيطة للغاية. كما أدخلت ألمانيا نظام المحاكم الإقتصادية المتخصصة مثل المحاكم المتخصصة في المسائل الضريبية. وتقع محكمة الضرائب في كل ولاية ألمانية.

وأوضحت الدراسة أن هناك وجهة أخرى من التشريعات لا تأخذ بنظام المحاكم المتخصصة في الجرائم الإقتصادية، مثل القانون المصري والجزائري؛ فبالرغم من وجود المحاكم الإقتصادية في القانون المصري إلا أنها ليست متخصصة في الجرائم الإقتصادية، بل هي أشبه بالمحاكم الخاصة، وأقرب لتوزيع الإختصاص، فقانون هذه المحاكم حدد إختصاصها بجرائم معينة، كما أن القضاه فيها ليسوا متخصصين بالمعني الدقيق والمتعارف عليه في القانون المقارن، ولم يضع ذلك القانون أي إجراءات خاصة لهذه المحاكم، بل أحال للقواعد العامة في قانون الإجراءات الجنائية. وهكذا الأمر في القانون الجزائري الذي أنشأ محاكم إقتصادية في بداية الأمر، ثم سرعان ما ألغاها وإستعاض عنها بدوائر خاصة بالجرائم الإقتصادية وأطلق عليها(القطب الإقتصادي) كما في المفهوم الفرنسي، إلا أنها لم تكن متخصصة هي الأخرى كما في القانون المصري.

ونوصي الشارع المصري في النهاية بإنشاء محاكم متخصصة في الجرائم الإقتصادية، وليست خاصة أو أقرب لتوزيع الإختصاص كما في التشريع المصري. وتبسيط إجراءات المحاكمة أمامها، وتحسين الإجراءات المنصوص عليها بخصوص المقاضاة والفصل فيها، وتوفير تدريب متخصص للقضاة الذين يختصون بالفصل في قضايا هذه الجرائم.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الدكتور / أحمد أنور:

- الفساد والجرائم الإقتصادية فى مصر، مصر العربية للنشر والتوزيع، سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١م.

الدكتور/ أشرف توفيق شمس الدين:

- الجوانب الإجرائية لجرائم الإستثمار،بحث مقدم إلى المؤتمر العربي للإستثمار والتنمية – نحو بيئة جازبة للإستثمار – كلية الحقوق جامعة المنصورة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية في الفترة من ٧-٩ ابريل سنة ٢٠١٩ بشرم الشيخ.

الأستاذ/ أسعيد تباني

- آليات مكافحة الجرائم الإقتصادية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، سنة ٢٠١٧.

الدكتور / محمود محمود مصطفي:

- الجرائم الإقتصادية في القانون المقارن، مطبعة جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٩٧٩م.

الدكتوره/ هبه بدر احمد صادق:

- إطلالة على المحاكم الإقتصادية ومنازعات الإستثمار، ملاحظات إنتقادية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء المحاكم الإقتصادية، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الثاني، السنة الثامنة والخمسون، يناير ٢٠١٧م.

الدكتور/ أحمد علي السيد:

- مدى حاجة منازعات الإستثمار إلى محاكم متخصصة، نموذج المحاكم الإقتصادية في القانون المصري، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الإستثمار بين التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الإقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي عقدته كلية القانون بجامعة الإمارات في الفترة من ٢٥ إلي ٢٧ ابريل سنة ٢٠١١، أعمال المؤتمر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- مراجع باللغة الإنجليزية:

Abboud Al-Sarraj:

- Concept of Economic Crimes as Perceived Across the World - Typology, New Trends and Countermeasures,Report of the Workshop MEASURES TO COMBAT ECONOMIC CRIME, INCLUDING MONEY LAUNDERING Eleventh United Nations Congress on Crime Prevention and Criminal Justice Bangkok, 18-25 April 2005.

Accomando(V. G) et Benech(A):

- La spécialisation de la justice pénale en matière économique et financière, Rev. pén. dr. pén. 2000.

Applebaum(Lee) And Bach(Mitchell):

- Through the Decades: The Development of Business Courts in the United States of America,The Business Lawyer; Vol. 75, Summer 2020.

Applebaum(Lee):

- The Steady Growth of Business Courts, In Future Trends In State Courts,National Center for State Courts, 2011.

Bach(Mitchell) and Applebaum(Lee):

- A History of the Creation and Jurisdiction of Business Courts in the Last Decade,The Business Lawyer; Vol. 60, November 2004.

Barnard(Jayne):

- Allocution for Victims of Economic Crimes,Notre Dame L. Rev,Volume 77 Issue 1, 2001.

Bödefeld(Axel) and Knorr(Gunnar):

- Tax litigation in Germany: overview, Law stated as at 01 Feb 2017.

Bruff(Harold):

- Specialized Courts In Administrative Law,Heinonline - 43 admin. l. rev. 330 1991.
https://www.acus.gov/sites/default/files/documents/199109%20Specialized%20Courts%20in%20Administrative%20Law.pdf

Collins(Erin R.):

- The Problem of Problem-Solving Courts, University of California, Davis, Vol. 54,2021.
https://lawreview.law.ucdavis.edu/issues/54/3/articles/files/54-3_Collins.pdf

Elkins(James):

- The temporary emergency court of appeals: a study in the abdication of judicial responsibility, duke law journal,Vol. 113,1978.
https://scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2652&context=dlj

Epstein(David)and Baisier(Paul):

- Resolving Still Unresolved Issues of Bankruptcy Law: A Fence or an Ambulance, AMERICAN BANKRUPTCY LAW JOURNAL, Vol. 69,1995.

Grainey(Bernard):

- Price Control and the Emergency Price Control Act, 19 Notre Dame L. Rev. 31 ,1943.

Howardm (Robert):

- Comparing The Decision Making Of Specialized Courts and General Courts: An Exploration Of Tax Decisions,The Justice System Journal, vol. 26, Num 2, 2005.

Kaplan(Tatyana), Miller(Monica K), and Wood (Emily F):

- Looking Backward, Looking Forward: How the Evolution of Specialty Courts Can Inform the Courts of Tomorrow, Court Review: The Journal of the American Judges Association,2018.

Legomsky(Stephen):

- Forum Choices for the Review of Agency Adjudication: AStudy of the Immigration Process, 71 Iowa L. Rev. 1297, 1986.

Mouré (Kenneth):

- Economic Tyranny and Public Anger in France, 1945–1947,Contemporary European History,2022.

Nshimiyimana(Didace):

- Critical Analysis of the Role of Courts in Fighting Against Economic Crimes in Rwanda: Case of Scope of Activism of Judge in Criminal Matters,International Journal Of Law Management & Humanities,Volume 3,Issue 5,2020.

Romero(Leo M):

- Procedures for Investigating and Prosecuting White Collar Crime, United States - Mexico Law Journal ,Volume 11 Presentations at the Eleventh Annual Conference: Water Law & White Collar Crime,2003.

Tucker Nees(Ann):

- Making a Case for Business Courts: A Survey of and Proposed Framework to Evaluate Business Courts,Georgia State University Law Review,Vol. 24, Iss. 2, Art. 4,2007.

Turner(Bolon):

-The Tax Court of the United States, Its Origin and Functions,William & Mary Annual Tax Conference,1955.

Vijay Damle(Sarang):

- Specialize the judge, not the court: a lesson from the German constitutional court,Virginia law review, vol. 91,2005.

Wood(Diane):

- Further thoughts on specialized courts, judge of all trades, the duke journal of gender law & policy,12 vol. 99 no. 3, 2015.
https://lawreview.law.ucdavis.edu/issues/54/3/articles/files/54-3_Collins.pdf

Zimmer(Markus):

- Overview Of Specialized Courts, International Journal For Court Administration, August 2009.

- مراجع باللغة الفرنسية:

Accomando(G) et Benech(A):

- De la juridiction spécialisée au pôle régional économique et financier, RPDP, 2000.

- La spécialisation de la justice pénale en matière économique et financière, Rev. pén. dr. pén. 2000.

Blanchot(Alain):

- « Infractions en matière économique et financière – Poursuite – Instruction – Jugement – Assistants spécialisés », Jurisclasseur procédure pénale, 3 mai 2015.

Bonis-Garcçon(Évelyne):

- Infractions en matière économique et financière procédure, Jurisclasseur Pénal des affaires, 10 juill. 2014.

Caillibotte(Maryvonne):

- Bilan des juridictions interrégionales spécialisées, AJ pénal, 2010

Couvrat(V. P):

- Les méandres de la procédure pénale, commentaire de loi n° 75 -701 du 6 août 1975, 1976.

Dechenaud(David):

- L'égalité en matière pénale, L.G.D.J., 2008.

Delage(Giudicellik):

- L'organisation des dispositifs spécialisés de lutte contre la criminalité économique et financière en Europe [droit interne, droit comparé], Recherche subventionnée par le GIP Mission de recherche Droit et Justice, Poitiers, 2002.

Desportes(Frédéric) et Lazerges-Cousquer (Laurence):

- Traité de procédure pénale, Paris, Economica, 2009.

Giudicelli(André):

- Poursuite, instruction et jugement des infractions en matière économique et financière, Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, 16 sept. 2002.

Jean(J.P):

- La mythique réforme de la carte judiciaire, entre justice de proximité et spécialisation des contentieux, in Réformes de la justice, réforme de l'État, PUF, coll.droit et justice, 2003.

Nzashi Luhusu (Theo):

- L'obtention de la preuve par la police judiciaire, these pour obtenir le grade de docteur en droit,Uuniversite Paris ouest nanterre la defense, 2013.

Parisien(Bruno):

- L'enquête judiciaire en matière économique et financière : une réforme nécessaire,THÈSE Docteur de l'Université de Strasbourg, Français ,2018.

- تقارير:

- Council of Europe (2010), Annual Penal Statistics, PC - CP(2012), available at www.coe.int

- The Ministry of Justice and the Police, The Ministry of Finance, The Norwegian Government's Action Plan for Combating Economic Crime, 2004 -2007.

https://www.regjeringen.no/globalassets/upload/kilde/jd/rap/2004/0035/ddd/pdfv/247688-action_plan_for_combating_economic_crime.pdf

- Congressional Research Service, U.S. Tax Court: A Brief Introduction,December 2, 2015.
https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF10331/3

- Congressional Research Service, U.S. Tax Court: A Brief Introduction,December 2, 2015.

-Administrative Office of the United States Courts,Bankruptcy Judges Division , Revised Third Edition,November 2011.
https://www.uscourts.gov/sites/default/files/bankbasics-post10172005.pdf

- FULTON CNTY. SUPERIOR COURT, METRO ATLANTA BUSINESS COURT 2016 ANNUAL REPORT ,2016,p5.
https://businesscourtsblog.com/wp-content/uploads/2018/12/Annual-Report-2016-01262200xB05D9.pdf

-W. VA. JUDICIARY, BUSINESS COURT DIVISION 2018 ANNUAL REPORT,2018,p-p 6-7 .
http://www.courtswv.gov/lower-courts/business-court-division/pdf/2018AnnualReport.pdf

-FIRST JUDICIAL DISTRICT OF PENNSYLVANIA 2010 ANNUAL REPORT,2010.
https://www.courts.phila.gov/pdf/report/2009-First-Judicial-District-Annual-Report.pdf

- BUSINESS LITIGATION SESSION RESOURCE COMM, THE MASSACHUSETTS BUSINESS LITIGATION SESSION: DOCKET AND CASELOAD ANALYSIS ,Dec. 2004.
https://businesscourtsblog.com/wp-content/uploads/2019/01/Mass-2004-01545784xB05D9.pdf

-The Office of Administrative Counsel, Supreme Court of North Carolina,NORTH CAROLINA BUSINESS COURT RULES.

- Sxth International Congress Of Penal Law, Rome, 27 September – 3 October1953.

- القوانين:

- قوانين مصرية:

- قانون الإجراءات الجنائية.

- قانون المحاكم الإقتصادية المصري رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، المعدل بالقانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.

- قوانين جزائرية:

- قانون الإجراءات الجزائية.

- الأمر ٦٦-١٨٠ الصادر بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٦٦ بشأن المجالس القضائية الخاصة لقمع الجريمة الإقتصادية.

- قوانين أمريكية:

- U. S Code 18

-Bankruptcy Act of 1898 (Nelson Act)

-Bankruptcy Reform Act of 1978

- Petroleum Allocation Act 1973.

- Act of May 28, 1926, ch. 411, 44 Stat. 669.

- the Customs Courts Act of 1980 (Pub. L. No. 96-417, 94 Stat. 1727).

- قوانين فرنسية:

- Code de procédure pénale.

- loi n° 94-89 du 1er févr. 1994 instituant une peine incompressible et relative au nouveau code pénal et à certaines dispositions de procédure pénale.

- décret n° 2004-984 du 16 septembre 2004

-loi du 7 novembre 1942 portant réorganisation de la radiodiffusion nationale,

Journal officiel de la république française 8 novembre 1942.

- ceci est conforme aux lois du 7 septembre 1941, du 11 octobre 1941 et du 15 février 1944.
-ordonnance n°45-1484 du 30 juin 1945 relative à la constatation, la poursuite et la répression des infractions à la législation économique.
- loi n°75-701 du 6 août 1975 modifiant et completant certaines dispositions de procedure penale.
- ministre de la justice circulaire du 17 décembre 2019 relative à la compétence nationale concurrente du tribunal de grande instance et de la cour d'assises de paris dans la lutte contre la criminalité organisée de très grande complexité, et à l'articulation du rôle des différents acteurs judiciaires en matière de lutte contre la criminalité organisée,p5.
- loi n° 2013-1117 du 6 déc. 2013 relative à la lutte contre la fraude fiscale et la grande délinquance économique et financière.
- loi organique n° 2013-1115 du 6 déc. 2013 relative au procureur de la république financier 27 v. Renvois n° 31 à 33.
- loi n° 005-2017/an.